الآيات المستثناة من السور المكية
قراءة جديدة في ضوء نظرية التلقي

إعداد:

د. محمود إبراهيم محمد الرضواني

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

هذا البحث قراءة جديدة للآيات المستثناة من سور مكية، والزعم بأن نزولها كان الفترة المدنية، ثم ألحقت بعد ذلك بالسور المكية، وهو ما ذهب إليه –أيضا– بعض الباحثين المعاصرين الذين اعتنوا بدراسة أسانيد أسباب النزول، وبعد البحث والدراسة انتهوا إلى استثناء عدة آيات معدودة. فهذا البحث قراءة جديدة لتلك الآيات المستثناة من خلال نظرية التلقي، وذلك من خلال محورين، الأول: قراءة للوثائق التاريخية التي قالت بهذا الاستثناء، المحور الثاني: دراسة الآيات من خلال أهم مبادئ نظرية التلقي، وهي السياق بأنواعه، والتناصّ، وتاريخية النص.

وقد انتهى البحث إلى نفي أي استثناء لآية مكية من سياق نزولها، وأن ما قيل حولها كان من قبيل الدعوى التي لا تقوم على دليل، وبذلك أسهمت هذه النظرية في مساعد القارئ لملء فجوات النص، وعودة الآيات المستثناة إلى سياقها الصحيح، وتصحيح ما وجدنا عند الباحثين في المكي والمدني والمفسرين؛ إذ أوجدت قراءتهم فراغات في النص القرآني.

الكلمات المفتاحية: قراءة – آيات مدنية– آيات مكية – استثناء – نظرية– التلقي.

Research summary:

This research is a new reading of the verses excluded from the Meccan surahs which is claimed that their revelation was the Medina period and then was appended to the Meccan surahs.

Some contemporary researchers thought that and they have taken care of studying the chains of revelation reasons and after research and study ended up excluding several few verses. This research is a new reading of those excluded verses through the reception theory through two axes. The first axis is a reading of the historical documents that said this exception. The second axis is the study of verses through the most important principles of the reception theory which is the context with all kinds, intertextuality, and the historicity of the text. The research ended with the negation of any exception in a Meccan verse from the context from its revelation and what was said about it is a case that is not based on evidence. Therefore, this theory assists the reader to fill the gaps in the text, return the excluded verses to their correct context, and correct what we found among researchers in Mecca and Medina and commentators as their reading created spaces in the Qur'anic text.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم أجمعين.

وبعد:

فهذا البحث قراءة جديدة للآيات التي استُثنيت في النزول من الفترة المكية، ونُسب نزولها إلى الفترة المدنية، أي: أنها نزلت بعد الهجرة، ثم ألحقت بالسور المكية، وقد جاء هذا الاستثناء عند بعض المفسرين الأوائل، وهو ما ذهب إليه أيضا بعض الباحثين المعاصرين الذين اعتنوا بقراءة أسباب النزول قراءة حديثية جديدة، وقاموا بدراسة أسانيد الأخبار التي تصنف آيات كثيرة إلى مكي ومدني، وبعد البحث والدراسة انتهوا إلى استثناء آيات معدودة، لا تتجاوز أصابع اليدين.

والمفهوم الذي يتبناه البحث في تعريف المكي، والمدني: أن ما نزل قبل الهجرة فهو مكي، وما نزل بعد الهجرة فهو مدني، أيا كان المكان الذي نزل فيه.

أسئلة البحث وفروضه:

هذه الاستثناءات التي تفترض وجود آيات مدنية في سور مكية تطرح علينا أسئلة تفرض نفسها:

- ما مدى صحة هذه الاستثناءات التي استثناها المفسرون؟
- وما الأدلة التي تدعمها؟
- وهل هي معتمدة النقل عن النبي والصحابة، أو هي مجرد آراء واجتهادات؟
- وكيف كان النبي يتلو هذه السورة، وبها فراغات من بعض الآيات لم تنزل بعد؟
- وكيف كان يدارسه سيدنا جبريل –عليه السلام– القرآن وهناك آيات من السور لم تنزل بعد؟
- أم كيف تلقى العرب هذه السور دون اعتراض على فراغ في بعض معانيها؟
- وكيف يمكننا معرفة حقيقة هذه الاستثناءات؟
- وما آثارها على فهم معاني القرآني عند المفسرين؟

الفرضيات:

- يمكن أولا التحقق من صحة هذه الاستثناءات أو عدم صحتها من خلال دراسة الأخبار التي تستند إليها في استثناء آيات مكية، ونسبتها إلى الفترة المدنية.
- محاولة وضع بعض معايير تضبط نسبة الآيات إلى الفترة المدنية من خلال الأخبار المروية في هذا المجال.
- ماذا يضيرنا لو أننا رفضنا هذه الاستثناءات، وكأنها لم تكن؟
- تغيير منهجية قراءة النص، وإضافة أدوات منهجية جديدة لهذه القراءة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث أنه من البحوث البينية التي أوصت بها هيئة الجودة المعتمدة للبحوث؛ لما لهذه البينية من دور مهم يمكن أن تسهم في حل إشكاليات علمية في مجال العلوم الإنسانية، وبما أن الآيات التي عليها مدار البحث نصوص تخضع للقراءة ولنظريات التلقي لا تقتصر دراستها على المجال الديني فقط، بل إن هذه القضية في حاجة إلى إعادة دراسة من وجهات نظر جديدة ومختلفة.

كذاك ترجع أهمية البحث أنه يعالج قضية مهمة شغلت مساحة كبيرة من تفكير علماء البلاغة والتفسير قديما، وحديثا، ولا تزال تدور حولها الكثير من المناقشات التي لا تصل إلى جديد، بل مجرد إعادة صياغة لما تناوله القدماء من قبل، ولعل هذه القراءة في ضوء بعض النظريات النقدية الحديثة تسهم في حل إشكالية من إشكاليات فهم النص وفك شفراته.

منهج البحث:

هو المنهج التاريخي التحليلي؛ هو منهج تاريخي لأن البحث يسعى لتصحيح تاريخية النص القرآني، ووضع الآيات في مكانها التاريخي الصحيح، ثم هو منهج تحليلي للنص الوثائقي، والنص القرآني، وإعادة النظر في قراءات تلقي هذه النصوص، **واعتمدت في تنفيذ هذه المنهجية المترابطة فيما بينها على "نظرية التلقي".**

خطة البحث:

وينقسم البحث إلى مدخل، وأربعة مباحث رئيسة على النحو الآتي:

المدخل: أعرض فيه سريعا لأهم معالم نظرية التلقي، وبيان صلته بالبحث.

المبحث الأول: عرض سريع لأهم نتائج جهود الباحثين المعاصرين.

المبحث الثاني: قراءة جديدة لأهم الوثائق التاريخية المتمثلة في أسباب النزول من حيث فحص أسانيدها وألفاظها، ومدي صحة الاستشهاد بها في وضع فراغات في السور المكية.

المبحث الثالث: وضع معايير لضبط إشكالية فهم أسباب النزول.

المبحث الرابع: قراءة أدبية للآيات المستثناة، وذلك من خلال سياقها النصي في السور المستثناة منها، وسياقها في القرآن كله، وبيان صلتها بأحداث السيرة النبوية، وبيان الحوارات النصية بين سور القرآن وآياته، وتناولت في هذا السياق آيات الهجرة إلى الحبشة كنموذج لبيان الخلل الذي لحق بتفسير هذه الآيات عند المفسرين قديما، والباحثين حديثا.

الخاتمة: نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

مدخل إلى التعريف بنظرية التلقي

اخترت هذه النظرية لأنها ضمن النظريات الحديثة التي اعتنت بالمعنى الأدبي، وبدور القارئ في إنتاج المعنى، ومن ثَمّ فهي تناسب طبيعة تناول هذا الموضوع؛ إذ الاعتماد الأول في فهم القرآن الكريم هو "تلقي القارئ"، واستقباله للنص القرآني، واستعمل القرآن كلمة "تلقٍّ" في مواضع عديدة من الآيات القرآن، منها قوله –تعالى– مخاطبا نبيه الكريم: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦]؛ دلالة على دوام التلقي.

والقرآن هو أول من وضع أسس تلقي النص، ودلنا على كيفية الاستجابة له والتفاعل معه، ومن ثَمّ ينطلق هذا البحث من تصور للقراءة والتلقي يتأسس على أن النص القرآني قائم على استمرارية التلقي، وتعدد استجابة المتلقي أو القارئ، وأنه نص يستوعب الزمان والمكان، ففي كل قراءة يمكن أن تضيف أفقا جديدا، يتجاوب مع أفق سابق، أو يتقاطع معه.

إن ما توصلت إليه نظرية التلقي والتأويلية من استراتيجيات مهمة كفيل باستجلاء أسرار النص القرآني، خصوصا أنه معطى جمالي لا ينضب، فبقدر ما نتعمق في قراءته، بقدر ما يكون التدبر، وتتعدد زوايا الرؤية فيه، ويكون النص بمثابة نسيج من الفضاءات البيضاء والفجوات التي يجب ملؤها من قبل المتلقي، وملء الفراغ يعني: مشاركة القارئ في بناء المعنى الذي يحدده السياق النصي القرآني، خاصة إذا علمنا أن المرسِل –وهو الله –تعالى– الذي أنزله– يحثّ المتلقي على فهم رسالته وتدبرها، وفي الوقت نفسه لجعله ينفعل لأثره، ويستسلم له، ولا يتم ذلك إلا وفق شروط ينبغي توافرها في القارئ لأدبية الخطاب القرآني؛ لأن النص القرآني يتطّلب تنوعا معرفيا يؤهل للقراءة الواعية(١).

(١) انظر: المتلقي في الخطاب القرآني، رسالة دكتوراه، إعداد الباحثة بوفرومة حكيمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٠، بتصرف، ص:٧٠.

كما أن تلقي النص القرآني وقراءته ليست مقصورة على فئة معينة، بل كل قارئ له مطالب بالتفاعل معه، وكل قراءة هي نشاط يقوم به القارئ، والنص هو المرشد لنوعية القراءة لدى كل قارئ.

أما الدور الذي يقوم به القارئ فيختلف بحسب ملئه لفجوات النص، وبحسب أفق توقعاته؛ لكي يستكشف العمل الأدبي أو النص، ويؤوله من منظوره الخاص، الأمر الذي يكشف عن اختلاف التأويلات بحسب كل قراءة، وأن "العلاقة بين النص ومتلقيه تعتمد على قاسم مشترك هو اللغة، وتصل إلى هدف واحد هو إنتاج المعنى"(١)، وفك شفرات النص.

هذا، وقد قسّم بعض رواد نظرية التلقي "القرّاء للنص"، إلى مستويات متعددة، واصطنعوا عدة مسميات للقراء، فهناك "القارئ الفذ"، و"القارئ المطلع"، "والقارئ المقصود"، و"القارئ الضمني"، وغيرهم كثير، كما أعدوا تعريفا لكل قارئ، وكشفوا عن دور كل القارئ في إنتاج المعنى، فمثلا "القارئ الفذ" يمثل عند ريفاتير مجموعة من المعلمين يجتمعون دائما معا عند نقاط العقدة في النص، ويثبتون بذلك وجود حقيقة أسلوبية من خلال ردود أفعالهم المشتركة، والقارئ الفذ كالعصا تشق وتستخدم لاكتشاف المعاني الكامنة المرموزة في النص، فهو يمثل أنواعا عديدة من القراء من ذوي القدرات المتباينة، وقراءة القارئ الفذ كمصطلح كلي لجماعة من القراء، ليس محصنا ضد الخطأ(٢).

وينطبق هذا المفهوم للقارئ الفذ عند ريفاتير إلى حد ما على مفهوم (ستانلي) عن "**القارئ المطلع**"، أو "**القارئ العليم**"، وهو مفهوم يهتم بوصف تفعيل القارئ

---

(١) استقبال النص عند العرب، محمد المبارك، المؤسسة العربية للنشر، الأردن، ط١ ١٩٩٩م، ص: ٣٨.

(٢) انظر: فعل القراءة: نظرية في الاستجابة الجمالية، فولفجانج إيستر، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص: ٣٦.

للنص، ولهذا الغرض لابد له من عدة شروط للوفاء به، وذكر منها الآتي على وجه الاختصار:

١- شخص يتحدث باقتدار اللغة التي بني بها النص. ٢- ملمّ بالمعارف الدلالية التي يأتي بها أي مستمع ناضج إلى هذه المهمة الخاصة بالفهم، وهو يشمل المعرفة. ٣- له قدرة أدبية(١).

أما "**القارئ المقصود**" فيمثل مفهوما عن إعادة تصور الميول التاريخية لجمهور القراء، الذي كان يستهدفه المؤلف وكشفها(٢).

أما مفهوم "**القارئ الضمني**" فهو بنية نصية تتوقع وجود متلقٍ دون أن تحدده بالضرورة، وهو مفهوم يبني الدور الذي يتخذه كل متلقٍ مسبقا، فهو مفهوم يوجد شبكة من البنى المثيرة للاستجابة؛ مما يدفع القارئ لفهم النص. وركزت هذه النظرية على أهمية دور القارئ الضمني هذا، وحاولت استجلاء دوره من عدة اتجاهات، نكتفي منها ما أثبته عنه.(٣)

وتعتني هذه النظرية -أيضا- بتاريخية النص، حيث يرى "ياوس" "أن جمالية التلقي لا تسمح لنا فقط بمجرد إدراك المعنى والشكل الخاص بالعمل الأدبي في التدفق التاريخي لفهمه، بل إنها تتطلب كذلك من المتلقي أن يضع العمل الأدبي في سلسلة أدبية للتعرف إلى موقعه التاريخي ودلالته في سياق الخبرة الأدبية، وفي الخطوة من تاريخ الأعمال الأدبية إلى التاريخ الحدثي"(٤). أي: التفكير المرتبط بالحدث.

وهذا الذي ذكره أصحاب النظرية عن القارئ، وتاريخية النص، والربط بين القراءات للنص عبر تاريخه- هو بعينه ما نجده في قراءات النص القرآني؛ إذ لا

(١) انظر: فعل القراءة: نظرية في الاستجابة الجمالية، فولفجانج إيستر، ص ٣٧.
(٢) انظر: المصدر السابق، ص ٣٩.
(٣) انظر: فعل القراءة: نظرية في الاستجابة الجمالية، فولفجانج إيستر، ص ٤٠، وما بعدها.
(٤) جماليات التلقي، سامي إسماعيل، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢م، ص: ١٠٠.

تنفصل أية قراءة جديدة للنص القرآني عن تاريخ تلقيه الأول، وعن قراءاته الأولى التي نتجت عنه.

بالإضافة إلى العناية التي أولاها رواد هذه النظرية للقارئ وتصنيفه، نجد لديهم بعض المصطلحات الأساسية التي تتصل بشكل مباشر في بحثنا لتلك الآيات المستثناة، من أهمها مصطلح: (أفق التوقع)، ومصطلح (التناصية).

مفهوم أفق التوقع في نظرية التلقي:

يقول (ياوس) أحد أعلام هذه النظرية: "كل قارئ –خاصة إذا كان ناقدا– يمتلك أفقا فكريا وجماليا، كذلك يشرط تلقيه للنص، وتعبئته بالمعنى، وتأويله لبنيته الشكلية، ويتألف هذا الأفق بما يسمى بـ "أفق التوقع" من خبرته المسبقة بالجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص المقروء، ومن وعيه المسبق بالعلاقات التناصية التي تربطه بنصوص أخرى"(١).

ويوضح ياوس أن أفق التوقعات عند قراءة النص قد يتغير، أو يتبدل في أثناء عملية القراءة، وذلك من خلال ملء الفراغات أو فجوات النص؛ مما ينتج عنه قراءة مضيئة للنص الأدبي، وعن طريق ملء فجوات النص يظهر التمايز والاختلاف في مستويات القراءة لدى كل قارئ بالنسبة لنص بعينه، ومن ثَمّ تتحدد فاعلية النص الأدبي من خلال الإثارة الواضحة للمألوف ونفيه اللاحق، وبهذا يصبح لتلك الفجوات/ الفراغات وظيفة مركزية في عملية الاتصال عن طريق ربطها بين أجزاء النص المختلفة، وفي أثناء الربط بين تلك الأجزاء يحدث أن يصير لأحد الأجزاء السيادة في أن تتراجع قيمة الأجزاء الأخرى بصورة مؤقته(٢).

وإن أنماط التلقي في تلك النظرية ليست ذاتية تماما، بل تنشأ عن أفق جماعي عام، حيث يصدر جماعة من القراء عن أفق تاريخي واحد(٣)، وإذا كان

---

(١) جمالية التلقي من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، هانس روبيرت ياوس، ترجمة رشيد بنحدو، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م، ص ١١.

(٢) انظر: جماليات تلقي لغة الشعر، ص: ٢٣–٣٣، وهو كلام ملخص عن رواد نظرية التلقي.

(٣) المقامات والتلقي، نادر كاظم، دار الفارس– الأردن، ط١/ ٢٠٠٠٣م، ص٢٣.

لكل قارئ أفقه الفكري الخاص في تلقي النص الأدبي، وفي توقع دلالاته؛ كذلك فكل قارئ للقرآن منذ القرون الأولى حاول أن يعطي معنى استنبطه من النص يعتبر هذا أفقه الخاص، واستمر تجدد هذا الأفق بتجدد تلقي النص وقراءته من قبل قارئ يمتلك أفقا فكريا وجماليا.

مفهوم التناص:

أما التناص فهو نظرية كثيرة التداول في المجال الأدبي والتحليل النصي، وقد أفاد منه باحثون كُثر في تلقي النص وتحليله.

يقول جيرار جينيت: "إن التناص هو أن يلحظ القارئ علاقات بين عمل وأعمال أخرى سبقته، أو جاءت بعده"(١).

وقد تابع جيرار تصنيف أنماط التناص التي جعل من أهمها "دخول نصين في علاقات حوارية، وهو من أعلى وجوه التفاعلات النصية"(٢).

وقد طوّر جيرار هذا النمط، ووسعه في كتاب يسمى "عتبات"، ليشمل كل النصوص الموازية التي تعد نوعا من النظير النصي فهي بمثابة العتبات والمداخل التي تربط النص بكل ما يحيط(٣)، ومن ثَمّ فإن كل نص يحدث تفاعلا في النصوص الأخرى التي تتراءى فيه على مستويات مختلفة ومتفاوتة بالضرورة، ويطلق عليه جيرار **التعالق النصي** الذي من شأنه أن يمنح النص إنتاجية عالية، ويدفع به إلى مناطق رؤوية جديدة(٤)، مما يمكن أن يسهم في فك شفرات النص ونصوص مشابهة.

---

(١) انظر: طروس، الأدب على الأدب، جيرار جينيت، ترجمة محمد خير البقاعي، ونشره ضمن كتابه: آفاق التناصية، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٨، ص: ١٣٤.

(٢) تداخل النصوص في الرواية العربية، حسن محمد حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص:٣٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١، وراجع فيه أنماط التناص المختلفة ومستوياته، ص: ٣٠-٣٦.

(٤) انظر: جماليات تلقي لغة الشعر، ص ٤٢.

المبحث الأول

عرض سريع لأهم نتائج جهود الباحثين المعاصرين

نبدأ بعرض سريع لأهم نتائج جهود الباحثين المعاصرين في تلقي أسباب النزول، وانتهى بهم البحث إلى استثناء بعض آيات مكية، وإرجاع نزولها إلى الفترة المدنية.

ثمة دراسات كثيرة حول المكي والمدني، منها المستقل بنفسه، ومنها ما هو مبثوث في ثنايا دراسات عن علوم القرآن، وجلّها -إن لم يكن كلها- لا يقدم جديدا في بابه، إلا ثلاث دراسات في هذا الموضوع طرحت شيئا جديدا كنا نفتقده في الدراسات القرآنية القديمة والحديثة، وهي:

١- **الأولى:** المكي والمدني في القرآن الكريم: دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء، عبد الرزاق حسين أحمد(١).

٢- **الثانية:** المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، إعداد الدكتور محمد عبد العزيز عبد الله الفالح(٢).

٣- **الثالثة،** ولكنها تختلف في منهجها عن تلك الدراستين، وهي بعنوان: ترتيب نزول سور القرآن الكريم: ترتيب نزول السور المدنية وزمن نزولها(٣). ومناقشتنا في قراءة الاستثناءات خاصة بالدراستين: الأولى، والثانية، أما الدراسة الثالثة فلا نتطرق إليها.

---

(١) الناشر دار ابن عفان بمصر، ط١ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تقع في مجلدين عدد صفحاتهما: (١٠١٠ صفحة) [وهذا الكتاب هو في الأصل رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة الماجستير في التفسير عام ١٤١٧هـ].

(٢) صدرت الطبعة الأولي ١٤٣٣هـ /٢٠١٢م عن دار التدمرية بالسعودية، وهذا الكتاب يقع في مجلد واحد عدد صفحاته (٦٩٤ صفحة). [هو في الأصل رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة الدكتوراه في التفسير عام ١٤٢٠هـ].

(٣) للدكتور الطبيب محمد إبراهيم هلال، دار الياقوت- عمان- الأردن ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م، تقع في (٤١٤ صفحة).

والآن أعرض بإيجاز لأهم نتائج تلك الدراستين:

الدراسة الأولى: بعنوان: المكي والمدني في القرآن الكريم حتى نهاية سورة الإسراء:

بلغ عدد السور التي درسها الباحث (سبع عشرة سورة)، ودرس كل ما قيل حول آيات هذه السور من أنها مكية أو مدنية، وهي موزعة على النحو الآتي:

أ- تسع منها أثبت أنها مكية، وهي السور: (الفاتحة، الأنعام، الأعراف، يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر، الإسراء).

ب- ست منها أثبت أنها مدنية، وهي السور: (البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنفال، التوبة).

ت- اثنتان اختُلف فيهما، وقد ترجح لدى الباحث أنهما مكيتان، وهما (سورة النحل، وسورة الرعد).

ث- عدد الآيات التي ناقشها د. عبد الرزاق حسين: (٩٣ آية)، وقام الباحث بدراسة أسانيد الأخبار التي تقول إن هذه الآية أو الآيات مدنية ألحقت بسورة مكية، ومن خلال هذه المدارسة أثبت أن كل ما قيل عنها دعاوى لم تثبت، ولم يصح الاستثناء عنده **إلا في (آيتين) فقط، وهما آية: (١١٤) من سورة هود، وآية: (١١٠) من النحل.**

الدراسة الثانية: بعنوان: المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس:

وفيها استكمل الباحث بقية سور القرآن بالمنهج نفسه، وهو دراسة أسانيد الأخبار التي تصنف الآيات إلى مكي، ومدني، وعدد الدعاوى التي ناقشها الباحث: (٢٠٣) آية، استثنى من هذه الدعاوى **(خمس آيات)** قال بمدنيتها في سور مكية.

بلغ عدد الآيات -إذن- التي قيل فيها بالتداخل بين المكي والمدني، وناقشها الباحثان: عبد الرزاق، والفالح معا: (٢٩٦ موضعا) لم تثبت منها بعد المناقشة عند

الباحثين سوى **(سبع آيات)**، من سور مكية نزلت بالمدينة، وألحقت بالسور المكية، لذلك أرى أنه لا غنى لأي دراس للمكي والمدني عن مراجعة هاتين الدراستين، ولا حاجة لأي دارس للمكي والمدني لأن يبدأ من جديد لمناقشة الأخبار التي أخضعاها للمناقشة والتحليل، وسأعتمد نتائج هاتين الدراستين، وما توصل إليه الباحثان من نتائج، فهي نتائج صائبة، صححت خللا واسعا فيما يتصل بالمكي والمدني، **ولكن بقيت لديهما هذه الاستثناءات القليلة التي هي في حاجة إلى إعادة قراءة ومراجعة.**

المبحث الثاني
قراءة لتلك الوثائق التاريخية التي اعتمدها الباحثان
ومناقشة الباحثَين في الاعتماد على هذه الوثائق

أولا: مناقشة الباحث عبد الرزاق في استثنائه لآيتين:

الأولى: قوله –تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤﴾ [هود: ١١٤].

والثانية: قوله –تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٠﴾ [النحل: ١١٠].

يقول الباحث: "رُوى القول بمدنية آية هود عن ابن عباس، وقتادة، وإليه ذهب مقاتل بن سليمان، جمع من المفسرين، ومستند القول بمدنية هذه الآية"(١) الخبر الذي أخرجه البخاري (٦/ ٧٥): (٤٦٨٧)، وهو: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ –رضي الله عنه– أَنَّ رَجُلاً، أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤﴾ قَالَ الرَّجُلُ أَلِيَ هَذِهِ؟ قَالَ: "**لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي**". (ص٨١٦).

لكنه أحسّ أن هذا الخبر ليس فيه تحديد تاريخي للآية المذكورة، لذلك لم يكتفِ به حتى ضمّ إليه ما أخرجه الإمام مسلم من طريق آخر (٤/ ٢١١٦): (٤٢ – (٢٧٦٣) عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمَسَّهَا، فَأَنَا هَذَا، فَاقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكَ اللهُ، لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ، قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ، فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا

(١) المكي والمدني في القرآن، ٨١٤/٢.

دَعَاهُ، وَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [هود: ١١٤]، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللهِ، هَذَا لَهُ خَاصَّةً؟ قَالَ: «**بَلْ لِلنَّاسِ كَافَّةً**».

هما خبران صحيحان لكن ليس فيهما ما يدل على سبب نزول الآية إبان الواقعة، ما هو إلا تلاوة النبي للآية على الرجل، لكن الباحث يرى أن: "الاعتماد على السياق العام دون الرجوع إلى الروايات منهج غير صحيح"(١).

هذا كلام غير منهجي ويخالف أبجديات الدراسات السياقية والنصية، وإني أتعجب أن يصدر الرأي عن باحث يدرس كتاب الله الذي من أخص خصائصه تماسكه النصي.

فهذا هو سبب الخلل والحكم بمدنية هذه الآية وغيرها، كما سيأتي، دون دليل صريح من الخبرين؛ لأنه ليس كل لفظ: (فَأُنْزِلَتْ) في الخبر نفهمه على أنه سبب نزول الآية، فرواية الإمام مسلم: "فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا **دَعَاهُ، وَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ**" تفسر لفظ البخاري، وتؤيد ما قاله سلفنا عن مفهوم النزول عند الصحابة.

فهذه شبهة قوية تسقط القول بمدنية الآية، ولقد كان المفسرون أصح رأيا من الباحث عندما استندوا إلى السياق القرآني في فهم هذه الآية.

قال ابن عاشور: "والأصح أنها كلها مكية، وأن ما روي من أسباب النزول في بعض آيها توهم لاشتباه الاستدلال بها في قصة بأنها نزلت حينئذ"(٢).

أضف إلى ذلك أن الواقعة محدودة، والآية واسعة الدلالة والمقاصد، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بسياقها، وتبقى السورة –كما قال الزركشي: سورة هود كلها مكية بالاتفاق، وبلا استثناء.

---

(١) انظر: ص ٨١٧.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١١/ ٣١٢)، والتفسير الوسيط لطنطاوي، (٧/ ١٤٧، ٢٨٨)، وغيرها من كتب المفسرين.

أما آية النحل فقد اعتمد على دليلين: الأول: خبر أخرجه البزار، نقلا عن كشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ٤٦)، برقم: (٢٢٠٤)، وهو: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

أ-كَانَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَسْلَمُوا، وَكَانُوا مُسْتَخْفِينَ بِالإِسْلامِ، فَلَمَّا خَرَجَ الْمُشْرِكُونَ إِلَى بَدْرٍ أَخْرَجُوهُمْ مُكْرَهِينَ، فَأُصِيبَ بَعْضُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: أَصْحَابُنَا هَؤُلاءِ مُسْلِمُونَ أَخْرجُوهُمْ مُكرهِينَ، فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[النساء: ٩٧] الآيَةَ.

ب- فَكَتَبَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ بِمَكَّةَ بِهَذِهِ الآيَةِ، فَخَرَجُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ ظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُشْرِكُونَ وَعَلَى خُرُوجِهِمْ، فَلَحِقُوهُمْ، فَرَدُّوهُمْ، فَرَجَعُوا مَعَهُمْ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

ج- فَكَتَبَ المُسْلِمُونَ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ، فَحَزِنُوا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾[النحل: ١١٠]، فَكَتَبُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ".

قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ عَنْ عَمْرٍو إِلا مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكٍ"[(١)].

الدليل الثاني عنده: قول بعض المفسرين. "ويترجح عندي أن هذه الآية مدنية، ومستثناة من مكية السورة؛ وذلك لصحة الأثر الصريح في نزولها) [ص ٨٢٤].

وبما أن الباحث لا يؤيد تقديم السياق على الخبر فسأعيد قراءة الخبر الذي استشهد به الباحث على منهجه:

هذا الخبر يتكون من ثلاث فقرات، كما قسمته، وكل فقرة تحتاج إلى فضل تحقيق؛ لأنه يجمع عدة آيات من سور مختلفة في سياق واحد؛ لذلك نعود إلى

(١) فتشتُ عن هذا الخبر في البحر الزخار المطبوع، فلم أجده.

أصل هذا الخبر الذي أخرجه البخاري في صحيحه (٤٥٩٦) ولفظه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الأَسْوَدِ، قَالَ قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعْثٌ، فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يُكَثِّرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي السَّهْمُ، فَيُرْمَى بِهِ، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ، فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآيَةَ[1].

ومن خلال قراءة خبر البخاري هذا نجده:

أ- أنه مرتبط بآية واحدة، هي آية النساء.

ب- لا يصلح أن يكون سببا لنزول آية النساء؛ لأن الآية لا تتطرق لذكر قتال، ولا إلى تكثير المشركين، ولا إلى مظاهرتهم المشركين على المسلمين، بل معناها كما ذكر الشيخ السعدي بقوله: "هذا الوعيد الشديد لمن ترك الهجرة مع قدرته عليها حتى مات، فإن الملائكة الذين يقبضون روحه، يوبخونه بهذا التوبيخ العظيم، ويقولون لهم: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ أي: على أي حال كنتم؟ وبأي شيء تميزتم عن المشركين؟ ... ﴿قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ضعفاء، مقهورين، مظلومين، ليس لنا قدرة على الهجرة. وهم غير صادقين في ذلك؛ لأن الله وبخهم وتوعدهم، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، واستثنى الله المستضعفين حقيقة"[2] في الآية التي بعدها.

أما الخبر السابق فقد يكون تفسيرا لبعض أحوال الناس آنذاك، وليس سببا للنزول.

---

(١) صحيح البخاري، (٦/ ٤٨)، رقم: (٤٥٩٦)، باب (١٩) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾.

(٢) تيسير الكريم الرحمن، (ص: ١٩٥).

النظر في سند خبر البزار ومنزلته من الصحة:

١- جميع طرق هذا الخبر لا تصح، كما حقق مؤلفا (كتاب الاستيعاب)[١]، وهذا يؤيد توقفنا أمام قبوله سببا لنزول آيتي النحل والعنكبوت، ويجعلنا في الوقت نفسه نطرح سؤالا عن مدى دقة ألفاظ رواية البزار في الجمع بين ثلاث آيات متفرقات، وقد تصرف الرواة في ألفاظ الخبر بما يبعد به عن ألفاظ البخاري الصحيحة.

٢- إن صحة سند الخبر لا تعني صحة دلالة ألفاظه على السببية.

٣- كما أنه ليس بالضرورة أن يعني قوله: (فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ) أن هذه الواقعة هي سبب النزول، كما سيجيء بيان ذلك بتفصيل.

مقارنة بين خبر البزار وسياق الآيات التي وردت فيه:

سياق الآيات في سورة النساء يختلف عنه في سورة النحل، وعن سورة العنكبوت، ولو أعدنا النظر في ألفاظ الآيات وسياقها في القرآن، وفي ألفاظ خبر البزار؛ لرأيت بينهما بونا شاسعا في دلالات المعاني.

على سبيل المثال: لو قرأت الآيتين (٩٩-٩٨) بعد: الآية (٩٧) من النساء، وهما قوله -تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [النساء: ٩٧ - ٩٩] فستجد أن الله قد عذر المستضعفين من الرجال، والنساء، والأطفال، في حين نجد خبر البراز يربط هذه الواقعة بآية العنكبوت التي تتحدث عن فئة منافقة تسوي بين فتنة الناس وعذاب الله؛ مما يرجح أن هذا الخبر منقطع الصلة عن سياق الآيات،

(١) فوجدا مثلا أن الخبر عن عكرمة مرسل عند البيهقي في (السنن الكبرى)، (٩/ ٢٤)، (١٧٧٥٩)، والطبراني في (المعجم الكبير)، (١١/ ٢٧٢)، رقم: (١١٧٠٨)، وليس فيهما من ذكر لآيتي النحل والعنكبوت مع ضعفهما، وقد أثبتا المصنفان من طرق الخبر (سبعة أخبار). انظر: (الاستيعاب في بيان الأسباب) ١/٤٨١-٤٧٥)، هامش الكتاب.

سواء في سورة النساء، أو في سورة النحل، أو العنكبوت، ثم يزداد البعد في الدلالات بين آيات السور الثلاث.

وأخيرا نتساءل: من المسلمون الذين كتبوا؟ وكيف وصلت هذه الكتابة إليهم بمكة في زمن وجيز، وهم في حالة حرب وترصد لأي فرد من أتباع الدعوة؟ ثم تتكرر الكتابة –والحال لم يتغير بعد– بكل سهولة وبساطة دونما تصادمات مع من يحمل هذه الرسالة؟ وبخاصة أن المسلمين الذين كانوا بمكة بعد الهجرة إلى المدينة لم يكونوا معروفين لأهل مكة، ولا لأهل المدينة، وآية الفتح تؤيد ذلك الفهم، وتؤكده: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ ولذلك عندما أنزل الله آية النساء جعل الحوار بين ملائكة الموت، وبين الذين أصابهم الموت بين ظهراني المشركين، ولم يكشفهم لأهل مكة، فهو موضوع سري بين الله، وملائكته، والذين يتوفون منهم.

وننتهي بعد هذه المناقشة السريعة لخبر البزار إلى أنه لا يصلح أن يكون سببا لنزول آيات النساء، ولا لآية العنكبوت، ولا لآية النحل، وأن هاتين السورتين نزلتا كاملتين بمكة دون استثناء.

ويؤيد هذا –أيضا– ما أخرجه ابن الجوزي في تفسيره: "روى مجاهد، وعطيّة، وابن أبي طلحة عن ابن عباس: أنها مكّيّة، وكذلك روي عن الحسن، وعكرمة، وعطاء: أنها مكّيّة كلّها"(١)، دون استثناء.

وكذلك سورة العنكبوت نزلت كاملة بمكة كما سنبين ذلك بعد قليل.

وقد أصاب الشيخ ابن عاشور وأجاد عندما قال عن آية النحل: "والمراد بـ «الذين هاجروا» المهاجرون إلى الحبشة الذين أذن لهم النبي –صلى الله عليه وسلم– بالهجرة للتخلص من أذى المشركين، ولا يستقيم معنى الهجرة هنا إلا لهذه

(١) زاد المسير في علم التفسير، (٢/ ٥٤٨).

الهجرة إلى أرض الحبشة ... وهاتان الآيتان مكيتان، نازلتان قبل شرع الجهاد الذي هو بمعنى قتال الكفار لنصر الدين..."

ويؤيده –أيضا– ما قاله محمد عزت دروزة رافضا ما قيل في مدنية هذه الآية وغيرها من آيات هذه السورة: "ولم نر ما يؤيد ذلك، وليس من حكمة في وضع آية مدنية في سياق متصل بمواقف كفار مكة... وكل ما يمكن احتماله أنهما كانتا تتليان للتطبيق، أو أن الروايات هي من قبيل التطبيق... ونحن نرجح، بل نكاد أن نجزم أن الآيات جميعها نزلت في صدد أحداث وقعت في مكة بعد الهجرة إلى الحبشة..."(١).

ولا لمجال بعد ذلك لتساؤلات الباحث في قوله: "وعلى فرض أن الهجرة أريد بها هنا أصالة الهجرة إلى الحبشة فما المانع أن يراد كذلك الهجرة إلى المدينة تبعا؟ أليست العبرة بعموم اللفظ؟"(٢)، لا أدري ما الدافع وراء هذا الخلط بين تواريخ نزول السور والآيات؟! والإصرار على ترك الجادة من الطريق، ورغم ذلك أقول: ليس هناك ما يمنع إذا ربطناها أولا بأحداثها الأولى، وهي هجرة الحبشة، وهذا ينفي تماما مدنية الآية من قريب أو بعيد، ثم طبقها بعد ذلك على ما شئت من الهجرات إلى الله، لكن بشرط ألا نخرجها عن تاريخ نزولها ومكانها بحال من الأحوال، لا بتأويل، ولا بخبر لا يعد دليلا على مدنيتها.

ثانيا: مناقشة الباحث الثاني (محمد الفالح) الذي استثنى أربع آيات:

آية رقم:[١٠] من سورة العنكبوت المتفق على مكيتها، وقال بمدنيتها: وهي قوله –تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾.

(١) التفسير الحديث– محمد عزت دروزة، (٥/ ١٨٧).

(٢) المكي والمدني، ٨٢٥/٢.

وثلاث آيات من سورة الزمر المتفق على مكيتها، وقال بمدنيتها، وهي: قوله -تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [الزمر: ٥٣ - ٥٥] [ص: ٢٦٢-٢٦٥][(١)]:

استند في الموضع الأول إلى الخبر المختلط السابق الذي جمع بين ثلاث آيات من ثلاث سور في سياق واحد[(٢)]، وقد تناولته عند مناقشة آية سورة النحل، ولا يصلح لمدنية أية آية وردت فيه.

وكذلك كل ما روي فيها من أخبار عن صدر هذه السور هو من الأخبار المرسلة الضعيفة -راجع كتاب (الاستيعاب ج ٣)؛ ولذلك فسرها ابن كثير، ولم يذكر فيها استثناء.

وذهب الفيروزآبادي إلى أن: "السّورة مكّيَّة إجماعًا"[(٣)].

وقال ابن عاشور (٢٠/ ١٩٩): "وَهِيَ مَكِّيَّةٌ كُلّهَا فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ".

وقال الشيخ سيد طنطاوي: "والذي تطمئن إليه النفس أن سورة العنكبوت كلها مكية، وليس هناك روايات يعتمد عليها في كون بعض آياتها مدنية"[(٤)].

وهذا هو الصواب أن السورة مكية، وليس هناك روايات يعتمد عليها في كون بعض آياتها مدنية، فالذي صح سنده ليس فيه ما يشير إلى مدنية الآية، وعدا ذلك فهي ما بين أخبار لا سند لها، أو أخبار ضعيفة واهية، أو آراء لا دليل لها.

---

(١) انظر كتابه المكي والمدني، دار التدمرية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ص ٢٦٤.

(٢) انظر: ص: ١٩٨-٢٠١.

(٣) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ١: ٣٥٩.

(٤) التفسير الوسيط لطنطاوي، (١١/ ٥).

واعتمد في الموضع الثاني على الخبر الذي أخرجه الحاكم: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ مَا لِمُفْتَتَنٍ تَوْبَةٌ، وَمَا اللَّهُ بِقَابِلٍ مِنْهُ شَيْئًا، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْمَدِينَةَ أُنْزِلَ فِيهِمْ: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ [الزمر: ٥٣] ، وَالْآيَاتِ الَّتِي بَعْدَهَا.

قَالَ عُمَرُ: فَكَتَبْتُهَا، فَجَلَسْتُ عَلَى بَعِيرِي، ثُمَّ طُفْتُ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ «أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِمَكَّةَ يَنْتَظِرُ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ فِي الْهِجْرَةِ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ»، وَقَدْ أَقَامَ أَبُو بَكْرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَيَخْرُجَ مَعَهُ. «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»(١).

هنا عدة ملاحظات:

الأولى: قال محققو المستدرك: (هذا الإسناد ليس على شرط مسلم، وفي رواية مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عن نافع شيء).

ثانيا: الخبر السابق بروايتيه لا يُثبت مدنية الآية، بل يؤكد مكيتها؛ لأنها نزلت ورسول الله لم يهاجر بعد.

ثالثا: أن جميع روايات هذا الخبر من طريق ابن إسحاق، وهو ممن يروي بالمعنى، ويجمع بين الأخبار، فروايته لا تنهض لأن تجعل الآيات مدنية.

خاصة أن معاني الآيات لا يتفق مع لفظ: (مفتتن) الذي في خبر ابن إسحاق عن سيدنا عمر، وليس فيه دلالة على أن الآيات مدنية، ولا على سبب النزول.

والصحيح في هذه الآيات أنها مكية، ولا استثناء فيها، وما رواه ابن إسحاق ما هو إلا تفسير خاص للآيات.

---

(١) المستدرك على الصحيحين، ط: دار التأصيل، (٤/ ٣٦٥)، وانظر مسند البزار، ٢٥٨/١.

رابعا: هذا الخبر يعارض خبر أخرجه البخاري، وهو أصح من الخبر السابق وأدق: "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رضى الله عنهما– أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ كَانُوا قَدْ قَتَلُوا، وَأَكْثَرُوا، وَزَنَوْا، وَأَكْثَرُوا، فَأَتَوْا مُحَمَّدًا –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو إِلَيْهِ لَحَسَنٌ لَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كَفَّارَةً؛ فَنَزَلَ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ﴾، وَنَزَلَ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ﴾"(١)، وهو –أيضا– لا يصلح شاهدا على تاريخ نزول الآية.

خامسا: ويعارض –أيضا– قول الله –تعالى– في سورة النحل: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل: ١٠٦]، التحرير والتنوير (١٤/ ٢٩٣).

قال ابن عشور: "قوله: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) هو ترخيص ومعذرة لما صدر من عمار بن ياسر وأمثاله إذا اشتد عليهم عذاب ممن فتنوهم، وهو استثناء من عموم من كفر؛ لئلا يقع حكم الشرط عليه، أي: إلا من أكرهه المشركون على الكفر، أي: على إظهاره"، فهذه رخصة قرآنية تنقض ما جاء في الخبر: "**كُنَّا نَقُولُ مَا لِمُفْتَتَنٍ تَوْبَةٌ، وَمَا اللَّهُ بِقَابِلٍ مِنْهُ شَيْئًا**"، وتبين فساد هذه الرواية، وأنها لا تصح دليلا على شيء، والخبر كله يتسم بالصفة السردية الحكائية، وليس رواية معتمدة موثوقة؛ ولذلك قال الشيخ ابن عاشور: "والسورة **مكية كلها** عند الجمهور... **والأصح** أنها نزلت في المشركين، وما نشأ القول بأنها مدنية إلا لما روي فيها من القصص الضعيفة... **والمتجه:** أنها كلها مكية، وأن ما يخيل أنه نزل في قصص معينة إن صحت أسانيده أن يكون وقع التمثل به في تلك القصص، فاشتبه على بعض الرواة بأنه سبب نزول".

(١) صحيح البخاري: رقم: (٤٨١٠)، (٦/ ١٢٥).

الاستثناءات الواردة قي سورة الحج:

استعرض الباحث محمد عبد العزيز الفالح ما قيل حول هذه السورة من كثرة الخلافات حول نزولها، وهل هي مكية أو مدنية واستغرق هذا العرض الصفحات؛ (١١٧-١٤٦)، وانتهى إلى "مدنية السورة بكاملها، ولعل ما يعضد ذلك القول ما جاء في نزول بعض آيات السورة في المدينة، وعدم صحة ما استدل به من قال بنزول بعض آياتها بمكة"(١)، ثم يؤيد كلامه بما طرحه ابن القيم حول آية من سورة الحج، وهي قوله -تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الحج: ٣٩].

منهج الباحث هو المنهج هو الذي اعتمده الباحث السابق، إذ يقول: "فالخلاصة أن المعول عليه في إثبات المكي والمدني ما أثر عن الصحابة -رضوان الله عليهم، ولا يعدل عنه إلا بدليل أقوى يقتضي هذا العدول، ثم إذا لم يؤثر عن الصحابة شيء يستأنس بأقوال التابعين، خاصة مع عدم وجود ما يخالفها، أما ما عدا ذلك من الخصائص التي ذكرت للسور والآيات المكية والمدنية فلا تكفي للدلالة على إثبات مكية السور والآيات أو مدنيتها"(٢).

هذا هو أصل الخلل عند الباحثين، هو خلل في المنهج في التعامل مع أسباب النزول أو النص القرآني، الذي هو النص الوحيد الذي يجب البدء أولا في قراءته من الداخل، ولا يحكم على هذا النص أي قول، أو رأي، أو خبر إلا إذا كان من النص ما يؤيده، ولذلك سأعيد النظر سريعا في السورة، وما قيل فيها، وبيان المنهج الصحيح في تلقي النص القرآني عامة، وتلك السور خاصة.

إن جمهور المفسرين -بداية- قالوا بمكية سورة الحج، منهم: ابن كثير، والبغوي، والنيسابوري، والزمخشري، وابن عطية، والخازن، والقرطبي، والرازي،

(١) انظر: المكي والمدني، ص ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، ص: ٥٧.

والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان، وأبو حفص سراج الدين عمر في تفسيره: (اللباب في علوم الكتاب)، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن، وأبو عمرو الداني، والفيروزآبادي. وليست مختلطة كما زعم القرطبي في قوله: (قَالَ الْجُمْهُورُ: السُّورَةُ مُخْتَلِطَةٌ، مِنْهَا مَكِّيٌّ، وَمِنْهَا مَدَنِيٌّ). فهذا لا يوجد ما يؤيده من الأخبار، ولا في كتب المفسرين.

أما مواضع الاستثناءات في بعض آياتها فهو مجال مناقشتنا الآتية.

الموضع الأول: [آيتان: ١١-١٢]:

قال -تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ١١ يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٢﴾.

ذهب بعض المفسرين إلى مدنية الآيتين السابقتين؛ استنادا إلى ما أخرجه البخاري: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- قَالَ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ قَالَ: "**كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ الْمَدِينَةَ، فَإِنْ وَلَدَتِ امْرَأَتُهُ غُلاَمًا، وَنُتِجَتْ خَيْلُهُ؛ قَالَ: هَذَا دِينٌ صَالِحٌ، وَإِنْ لَمْ تَلِدِ امْرَأَتُهُ، وَلَمْ تُنْتَجْ خَيْلُهُ؛ قَالَ: هَذَا دِينُ سُوءٍ**". [صحيح البخاري (٦/ ٩٨) رقم: ٤٧٤٢].

اعتمد بعض المفسرين القدماء ذلك الخبر في تفسير الآية سببا لنزول الآية، وقال بذلك أحد الباحثين المعاصرين: "إن الحديث المذكور سبب نزول الآية؛ لصحة سنده، وموافقته للسياق القرآني، واتفاق المفسرين على معناه"(١).

لا أدري أي سياق وافقته الآية؟ وأين اتفاق المفسرين؟ هذا الحكم ألقاه الباحث على عواهنه دون تحرير، أو تمحيص، بل أرى أن هذا الخبر قراءة تأويلية للآيتين،

(١) انظر: المحرر في أسباب النزول، د. خالد سليمان المزني، ٦٩٩/٢، وبذلك يكون الباحث قد خالف المعايير التي وضعها لقبول الخبر سببا لنزول الآية في مقدمة كتابه، وانظر عنده ص: ٧٠٢.

يرجع تاريخها إلى جيل الصحابة، تلقاها بعض الباحثين المعاصرين، واعتمدها دليلا على استثناء الآيتين من سورة الحج المكية

فهذا الخبر لا يصلح أن يكون سببا للنزول بأي حال من الأحوال، ولا تفسيرا للآية؛ للأسباب الآتية:

أ- لم ينص الخبر على سببية النزول، وهو بذلك فقد الشرط الأساسي في إدراجه ضمن أسباب النزول.

ب-الخبر يفسر حالة واحدة من أحوال الناس، أما لفظ الآية فهو أوسع بكثير مما يشير إليه الخبر، بل تذكر الآية لفظة: (فتنة)، وهي حالة تاريخية مرتبطة بأحداث الدعوة في مكة، ولا صلة لهذا اللفظ بما يحدث للأعراب.

ت-أرجح أن ما كان يحدث من بعض الأعراب لم يكن ظاهرة تستحق الالتفات إليها، والقرآن قد حذر من الأعراب في غير موضع من السور المدنية، فليس هناك ما يدعو لتخصيص آيات مكية بشأنهم.

ث- الصواب في هذا الخبر وأمثاله ينطبق عليه ما قاله الدهلوي: "ويورد المحدثون في هذا الباب أشياء كثيرة ضمن الآيات القرآنية لا علاقة لها بأسباب النزول، مثل: استشهاد الصحابة – رضي الله عنهم – بآية من الآيات القرآنية في مناظراتهم، أو تمثلهم بآية، أو تلاوة النبي ﷺ آية من الآيات للاستشهاد على كلامه، أو رواية حديث يوافق الآية في أصل غرضها وفحواها...، أو بيان طريقة امتثال النبي ﷺ لأمر من أوامر القرآن الكريم، وكل هذه – في الحقيقة – ليست من أسباب النزول في شيء"(١).

ولذلك **قال محمد عزة دروزة:** "وقد رجحنا مكية السورة، لسنا نرى حكمة في وضع هذه الآيات في سياق مواقف وصور مكية، وأسلوب الآيات بعد مماثل كل المماثلة لأسلوب الآيات السابقة التي تحكي هذه المواقف والصور المكيّة؛ لذلك

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير، (ص: ٩٦).

فإننا نرجح أن هذه الآيات استمرار في السياق السابق، أو استطراد آخر إلى وصف فريق آخر من الناس في العهد المكي بأسلوب تنديدي، كما وصف الفريقان السابقان"[١].

الموضع الثاني: ست آيات من سُورَة الْحَج: الآيات: ١٩ إلى ٢٤]:

قال -تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ١٩ يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ ٢٠ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ ٢١ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ٢٢ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ٢٤﴾.

ورد في بعض كتب المفسرين أن هذه الآيات مدنية مستثناة من مكية السورة، مستشهدين في ذلك بما أخرجه البخاري (٥/ ٧٥)، ومسلم.

٣٩٦٥- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فِينَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾، وقَالَ: "**هُمُ الَّذِينَ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْر**".

ويروى الخبر -أيضا- برقم: (٣٩٦٦) - عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: **نَزَلَتْ: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾** [الحج: ١٩] **فِي سِتَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ: عَلِيٍّ، وَحَمْزَةَ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الحَارِثِ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ**"

لكن كثيرا من المفسرين لم يجعل هذا الخبر سببا للنزول، من هؤلاء: ابن عاشور، حيث قال: "مقتضى سياق السورة، واتصال آي السورة، وتتابعها في النزول أن تكون هذه الآيات متصلة النزول بالآيات التي قبلها..."، وساق تلك الأخبار التي تتصل بهذه الآيات، وناقشها، حتى قال: "والأظهر أن أبا ذر عني

(١) التفسير الحديث: ٦/ ١٧.

بنزول الآية في هؤلاء أن أولئك النفر الستة هم أبرز مثال، وأشهر فرد في هذا العموم، فعبر بالنزول، وهو يريد أنهم ممن يُقصد من معنى الآية، ومثل هذا كثير في كلام المتقدمين"(١).

وقد حرر هذه المسألة (د. خالد) وانتهى إلى أن هذه الأخبار ليست سببا لنزول الآيات، وقال: "النتيجة: أن الآية نزلت تتحدث عن الخصومة بين المؤمنين والكافرين، وليس لها سبب معلوم، كالمصطلح عليه؛ وذلك لدلالة السياق على ذلك، واختيار أكثر المفسرين له. والله أعلم"(٢).

ولذلك نقول مع الطبري: "غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حُجَّة، فأما الدَّعاوى فلا تتعذر على أحد"(٣).

ونخلص من هذه المناقشة إلى أن سورة الحج، والسور السابقة– مكية كلها بلا استثناء، وما ورد من أخبار حول بعض آيات لا يرقى إلى أن نستثني منها شيئا.

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، ١٧/ ٢٢٧.

(٢) المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، (٢/ ٧٠٣).

(٣) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر، (٩/ ٣٨٩).

المبحث الثالث

وضع معايير لضبط إشكالية قراءة أسباب النزول وفهمها

بعد مناقشة الباحثين السابقين تبين لنا أن المعيار الذي احتكما إليه في هذا التصنيف هو سبب النزول المروي حول هذه الآية، أو تلك وحده، إضافة إلى رأي لبعض المفسرين، وكلما كان الخبر صحيحا لديهم، وقال به بعض المفسرين في قراءة الآية؛ حكموا بمدنية الآية، أو مكيتها.

وهو بهذه الكيفية بمفرده لا يؤدي إلى نتيجة صحيحة كما رأينا، كما أنه تختلف نتيجة قراءة هذا السبب من قارئ إلى آخر، لذلك فإن تحرير بعض المعايير لأسباب النزول مهم لضبط الاحتكام إلى هذه الأسباب، وأود أن أثبت هنا ثلاثة معايير مهمة تفسر لنا الأخطاء التي أدت إلى القول بالاستثناء، ويجب وضعها في الاعتبار عند التعامل مع أسباب النزول، خصوصا الأخبار الصحيحة، التي فُهِمَ منها استثناء آية من سورة مكية، ونسبتها إلى النزول بالمدينة.

المعيار الأول: مراعاة دلالةِ الخبرِ على سببية النزول:

ليس كلّ خبرٍ ورد فيه كلمة (نزلت فيه)، أو (فأنزل الله فيه) تُفهم على أنها السبب المباشر لنزول الآية، وقد أشار إلى هذا غير واحد من علماء السلف والخلف.

قال الإمام بن تيمية: "وقولهم: نزلت (هذه الآية في كذا) يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب، كما تقول: عنى بهذه الآية كذا"(١).

ويؤكد **الزركشي** هذا، فيقول: "قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فتؤدى تلك الآية بعينها إلى النبي ﷺ تذكيرا لهم بها، وبأنها تتضمن هذه، والعالِم قد يحدث له حوادث، فيتذكر أحاديث

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٣٩- ٣٤٠).

وآيات تتضمن الحكم في تلك الواقعة، وإن لم تكن خطرت له تلك الحادثة قبل مع حفظه لذلك النص.

ومما يذكره المفسرون من أسباب متعددة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لاسيما وقد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا؛ فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها، وجماعة من المحدثين يجعلون هذا من المرفوع المسند"(١).

وأكد **الشيخ ولي الله الدهلوي** ما قاله الزركشي، حيث قال: "وما يستفاد من استقراء كلام الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم – أنهم لا يقولون: "نزلت في كذا" لمجرد بيان الحدث الذي وقع في عهد النبي ﷺ، وكان سببًا لنزول تلك الآية، بل إنهم يستعملون هذا التعبير أحيانًا لبيان ما تنطبق عليه الآية، وتصدق عليه مما حدث في عهد النبي ﷺ، أو بعده، "فهو بيان لصورة من الصور التي تصدق عليها الآية"، فيقولون عند ذاك: "نزلت في كذا"، ولا يلزم في مثل هذا الموضع أن تنطبق جميع القيود الواردة في الآية على الحادث، بل يكفي أن ينطبق أصل الحكم الوارد فيها.

وتارة يكون قد أورد بعض الصحابة –رضي الله عنهم– في حضرته ﷺ سؤالًا، أو يقع حادث في عهد النبي ﷺ، ويكون هو ﷺ قد استنبط حكمه من آية من الآيات، وتلاها عليهم في ذلك الباب، فيحكون هذا الحادث، ويقولون: "نزلت الآية في كذا". وتارة يقولون عند ذلك: "فأنزل الله –تعالى– قول كذا"، أو: "فنزلت كذا". وإذا عبَّر أحد عن ذلك بتكرار نزول الآية فله كذلك مساغ"(٢).

وأكد هذا الفهم مرة أخرى بقوله: "وقد تحقق لدى الفقير أن الصحابة والتابعين –رضي الله عنهم أجمعين– كثيرا ما يقولون: "نزلت الآية في كذا"، ولا يكون

(١) البرهان في علوم القرآن، (١/ ٣١).

(٢) الفوز الكبير في أصول التفسير، ص: ٩٥.

غرضهم إلا تصوير ما تصدق عليه الآية من الأحداث والمعاني، وذِكْر بعض القصص والوقائع التي تشملها الآية الكريمة لعموم لفظها، سواء كانت القصة متقدمة على نزول الآية، أو متأخرة عنها،... فكلٌ من يستحضر هذه النكتة، يستطيع أن يعالج اختلافات أسباب النزول بأدنى نظرة وتأمل"(١).

واعتني الشيخ عبد الحميد الفراهي بتعريف سبب النزول، فقال: "ليس المراد من سبب النزول ما لأجله نزل الوحي، إنما هو بيان شأن الناس وأمرهم والحالات والواقعات التي بينها وبين ما نزل نسبة، **وهذا هو معنى السبب في الصحيح من كلام العرب**؛ ولذلك كانت القدماء يذكرون كل ما يتعلق بمضمون الآية، ولكن المتأخرين لم يفهموا منه إلا **معناه المولّد**؛ فضاق عندهم فحواه،... ثم لما غيَّر المتأخرون معنى السبب وقعوا في إشكال، فإنهم وجدوا الصحابة والتابعين كثُر اختلافهم في بيان أسباب النزول، ولا بأس به إذا كان المراد منه معناه الوسيع"(٢).

يذكر أحد الباحثين **بعض الأسباب التي أَدت إلى عدم إحكام أساليب التعبير عن أسباب النزول، فمن أهمها: "أولا:** تصرف الرواة في الألفاظ كثير في هذا الباب، وإذا كانوا يُبدلون: (تلا) بـ(أنزل)، مع ما بينهما من فرق؛ فلأن يكون الإبدال فيما هو أقل من ذلك من باب أولى. **ثانيًا:** توسُّع السلف –رحمهم الله– في استعمال التعبير بالنزول، حيث يطلقون هذا المفهوم على ما تضمنته الآية بعمومها من صور وأَمثلة، فيظن من بعدهم أنهم يريدون بالنزول ما اصْطُلِح عليه أخيرًا، وهو الحدث الذي تنزل بسببه الآية، وليس الأمر كذلك عندهم..."(٣).

---

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير، ص: ١٧٥: ١٧٦.

(٢) رسائل في علوم القرآن، المجموعة الثانية، عبد الحميد الفراهي، إعداد عبيد الله الفراهي، ط الدائرة الحميدية، الهند، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص: ١٢٩.

(٣) المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، خالد بن سليمان المزيني (١/١٢٠-١٢١).

المعيار الثاني: الاعتبار بدور السياق في قراءة النص القرآني:

وهذا هو الأصل في تقييم سبب النزول، وضبط دلالة لفظ التنزيل في الأخبار، وهو ينقسم إلى قسمين:

أ- سياق داخلي: "إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما إلا بدليل يجب التسليم له"(١).

ب- وسياق خارجي: على مستوى القرآن كله، أو على مستوى أحداث السيرة.

يعتبر السياق "من قواعد الترجيح المهمة؛ فلو كان السياق القرآني في موضوع يخالف موضوع السبب قطعنا بأنه ليس بينهما صلة، وإن كان الحديث صحيحًا صريحًا في النزول"(٢).

وظهر هذا المعيار في كتابات السلف، منها:

قال الشيخ العز بن عبد السلام: "وأولى الأقوال ما دل عليه الكتاب في موضع آخر، أو السنة، أو إجماع الأمة- سياق الكلام، وإذا احتمل الكلام معنيين وكان حمله على أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق كان الحمل عليه أولى"(٣).

وقال الزركشي: "دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من

---

(١) وقد قال بهذه القاعدة، ورجح بها جمع من علماء السلف والخلف: انظر: المحرر في أسباب نزول القرآن: (١/١٨٧-١٨٠)، وكتاب (قواعد الترجيح عند المفسرين) د. حسين على حربي، وقد تناول هذه القاعد في غير موضع من دراسته، انظر:١٢١-١٣٥، ٢٩٩-٣١٠، ٣٤٩). وانظر دراسة قيمة رصدت هذه القاعدة عند السلف بعنوان: (الوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية: دراسة بلاغية في التراث العربي)، سامي عبد العزيز علي العجلان، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م، ص: ٤٦ وما بعدها.

(٢) انظر: المحرر في أسباب نزول القرآن، خالد بن سليمان، ١/ ١١٠-١١٣.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز، ص: ٢٢٠.

أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته"[١].

وقال ابن تيمية: "من تدبر القرآن، وتدبر ما قبل الآية وما بعدها، وعرف مقصود القرآن؛ تبين له المراد، وعرف الهدى والرسالة، وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج، وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين"[٢].

وقال الرازي: "وكل من أنصف، ولم يتعسف؛ علم أنا إذا فسرنا هذه الآية على الوجه الذي ذكرناه صارت هذه السورة من أولها إلى آخرها كلاما واحدا منتظما مسوقا نحو غرض واحد، فيكون هذا التفسير أولى مما ذكروه"[٣].

ونقل محمد عناية أسد الله عن شيخه **الفراهي** ما يتصل بسبب النزول وأهمية السياق القرآني كلاما مهما، من ذلك قوله: "فعليك أن تلتمس سبب النزول من نفس السورة، فإن الكلام لابد أن يكون مطابقا لموضعه... والكلام له مناسبة بين أجزائه بعضها ببعض، وما جاء في الآثار أن كذا وكذا من الآيات نزلت في كذا وكذا من الأمور؛ فمعناه أن كذا وكذا من الأمور كان موجودا حين نزول السورة؛ لكي يُعلمَ أن الآيات كانت لها دواعٍ ومواقع".

حتى انتهي إلى قوله: "فإن أردت الحق الصريح، واليقين المريح؛ فلا يبعدك طلب سبب النزول عن أصل نظم القرآن؛ فيُبهم عليك الأمر، ويغادرك مفترق السبل، لا تدري أيها تسلك، بل تحسس سبب النزول من القرآن، ثم خذ من الروايات ما يؤيد القرآن، لا ما يبدد نظامه"[٤].

---

(١) البرهان في علوم القرآن، ٢/ ٢٠٠.

(٢) مجموع الفتاوى، (١٥/ ٩٤).

(٣) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، (٢٧/ ٥٧٠).

(٤) إمعان النظر في معاني الآي والسور، محمد عناية أسد الله، ص٢٣٩-٢٤٠.

والتخصيص بالقرائن في سياق المعاني القرآنية أقوى من التخصيص بالسبب، ومقدَّم عليه، وقد أشار الزركشي إلى مثل هذا بقوله: "ولا يشتبه عليك التخصيص بالقرائن بالتخصيص بالسبب، كما اشتبه على كثير من الناس؛ فإن التخصيص بالسبب غير مختار، فإن السبب وإن كان خاصا فلا يمتنع أن يورد لفظ عام يتناوله وغيره، كما في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ولا ينتهض السبب بمجرده قرينة لرفع هذا، بخلاف السياق؛ فإن به يقع التبيين والتعيين؛ أما التبيين ففي المجملات، وأما التعيين ففي المحتملات، وعليك باعتبار هذه في ألفاظ الكتاب والسنة والمحاورات تجد منه ما لا يمكنك حصره قبل اعتباره"(١).

وهذه العناية من القدماء بأهمية السياق تتجاوب مع أهم مبادئ النظريات النقدية الحديثة تجاه فكرة السياق؛ إذ "هي واحدة من الأفكار الأساسية في عملية التلقي لأي نص، والاستجابة لنظامه الإشاري المعقد، فبدون وشع النص في سياق يصبح من المحال فهمه فهما صحيحا، وبدون فكرة السياق نفسها يتعذر علينا الحديث عن الأفكار التناصية الأخرى"(٢).

وهذا المعيار وحده ينفي كل استثناءات الآيات المكية السابقة، ونسبتها إلى الفترة المدنية.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، (٤/ ٥٠٤).

(٢) تداخل النصوص في الرواية العربية، حسن محمد حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: ٤٤.

المعيار الثالث: الأصل في تنزّل الآيات في مكة كان متتابعا للسورة الواحدة، لا يتخللها نزول سورة أخرى، ثم يُختَم تنزيل السورة بـ: «بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، ويبدأ نزول سورة أخرى.

وهذا المعيار مأخوذ من خبر ابن عباس الذي أخرجه: أبو داود في سننه (١/ ٢٠٩) رقم: (٧٨٨): "**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ عَلَيْه: بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**"(١).

وأخرج الحاكم عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: **كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْلَمُ خَتْمَ السُّورَةِ حَتَّى تَنْزِلَ: بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**». «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»(٢).

وأخرجه البزار في مسنده: (٤٩٧٩-عن ابْنِ عَبدة قَالَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ قَالَ: عَن سَعِيد، وَلَمْ يَقُلْ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: **كَانَ النَّبِيّ ﷺ لا يَعْرِفُ خَاتِمَةَ السورة حتى تنزل: بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِذَا نَزَلَ: بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَلِمَ أَنَّ السُّورَةَ قَدْ خُتِمَتْ، وَاسْتُقْبِلَتْ، أَوِ ابْتُدِئَتْ سُورَةٌ أُخْرَى**". وهذا الْحَدِيثُ يَرْوِيهِ عَنْ عَمْرو مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنة جَمَاعَةٌ مُرسَلًا"(٣).

وقد اعتمد أحد الباحثين المعاصرين هذا المعيار في مناقشة ما أسماه بتشتت التنزيل، وصاغه بقوله: "الأصل في التنزيل هو السورة، وذلك إما بتنزيل السورة بأكملها دفعة، أو تنزل على شكل مجموعات من الآيات حسب ترتيب التلاوة الذي بين أيدينا، ولكن لا تُفتتح سورة ثانية حتى ينتهي تنزل السورة الأولى، أو بتعبير

(١) سنن أبي داود، (١/ ٢٠٩) رقم: ٧٨٨. صححه الألباني. وانظر تخريجه في كتاب (الاستيعاب في بيان الأسباب)، سليم عيد الهلالي، دار ابن الجوزي-الدمام، ط ١/١٤٢٥هـ، ١/١٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين، (١/ ٣٥٥).

(٣) البحر الزخار، (١١/ ٢١٨).

آخر: أن الأصل في التنزيل هو الموالاة في تنزل السورة الواحدة، وعدم تقطع نزولها بنزول آيات من سور أخرى"[١].

وقال في موضع آخر: "إن السور كانت تتنزل دفعة واحدة، أو على دفعات دون أن يقطع نزول سورة نزول آيات من سور أخرى"[٢].

واستند في ذلك إلى الوحدة الموضوعية للسور، ومناسبتها للأحداث، وأن وحدة التنزل هو السورة، وأن الصحابة كانوا لا يعلمون باختتام سورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم؛ فيعلمون بذلك افتتاح سورة جديدة[٣].

هذا المعيار يرد مقولة بعض السلف: "قد يستمر نزول السورة، فتنزل في أثناء مدة نزولها سور أخرى"[٤]، وهي دعوى لا دليل عليها في السور المكية، سواء أكانت من الطوال، أم من القصار، فالأصل نزول السورة متتابعة، أو كاملة، حتى يمكن استخدامها في الدعوة، ومحاجّة أهل مكة بها.

ولا أستثنى من هذه القاعدة سوى: (سورة العلق، وسورة المدثر)، حيث نزل أول هاتين أول البعثة، ونزل بقية العلق والمدثر بعد سنوات من بدء الدعوة.

---

(١) ترتيب نزول سور القرآن الكريم: ترتيب نزول السور المدنية، محمد هلال، دار الياقوت، الأردن، ص: ٣١.

(٢) المصدر السابق، ص: ٣٧٦.

(٣) انظر: ترتيب نزول سور القرآن الكريم، ص: ٣٧٦.

(٤) انظر: التحرير، ٢/١.

وناقش د. محمد هلا خبر يَزِيد الْفَارِسِي الذي ورد فيه قوله: "ضَعُوا هَذِهِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا"، وَيُنْزَلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ، فَيَقُولُ: ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا..."(١).

أرجح أن هذه المعايير الثلاثة لو اعتبرناها في دراسة المكي والمدني كفيلة بإنهاء كل تلك الإشكاليات التي دارت حولهما.

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٤٦٠/١)، رقم: (٣٩٩)، قال محققو المسند: (إسناده ضعيف، ومتنه منكر). وقال الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله: "فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولًا ... فلا يقبل منه مثلُ هذا الحديث ينفرد به، ... فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له... فلا عبرة بعد هذا كُلِّه في هذا الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرةُ للحُجَّة والدليل). وبهذا النقد لهذا الحديث يسلم هذا المعيار، ويسقط ما عداه.

المبحث الرابع

قراءة تاريخية من خلال إعادة ترتيب نزول الآيات المستثناة ثم تحليلها من خلال مفهومي: التناص والسياق

إنه من خلال ملاحظة العلاقات الحوارية بين السور القرآنية التي نزلت في فترات متقاربة، وتناولت أحداثا متتابعة- يمكن أن نظفر بأسرار جديدة وكثيرة غابت عن الذين تلقوا النص القرآني بعد عصر النبوة والتابعين، فاستثمار تقنية التناص يمكن أن يساعدنا في ملء فجوات النص، وجمع شتات تنزيل الآيات؛ لتتضح لنا مقاصدها بصورة صحيحة، على عكس ما وجدناه عند الباحثين في المكي والمدني والمفسرين إذ أوجدت قراءتهم فراغات في النص القرآني.

إن نظرية التلقي تسعى إلى ملء الفراغات الأولية التي بالنص، ويرون أن هذا السعي يعد وسيلة مهمة من وسائل التواصل مع النص وربط أجزائه.

يقول "روبرت هولب": "إن الفراغ يحتفظ بقيمته الأساسية لعملية الاتصال،... وإنه ما يزال معنيا بصفة مبدئية بالربط بين أجزاء النص المختلفة، وربما أمكن في يسر بالغ فهم ما يترتب على هذا عند النظر في مستوى الحبكة"(١).

والحبكة هنا هي بناء فهم جديد للنص القرآني على مستوى السورة الواحدة، وعلى مستوى سياقها في القرآن كله، فقراءة هذه الآيات على هذين المستويين للآيات التي نزعها المفسرون من موطنها الصحيح يمكننا من إيجاد عناصر كانت غائبة حول النص القرآني؛ مما يكشف بدوره لنا عن أهم خصائص النص القرآني، وهو التماسك النصي.

وقد اعتنت نظرية التلقي بتاريخية النص الأدبي، ودمجه مع جماليات التلقي حيث يرى "ياوس" "أن الدلالة الجمالية الضمنية في حقيقة أن أول استقبال من

(١) نظرية التلقي، روبرت هولب، ترجمة عز الدين إسماعيل، كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤، ص: ٢٢٠-٢٢١.

القارئ لعمل ما، مقارنا بالأعمال التي قرئت من قبل، والدلالة التاريخية الواضحة لهذا- هي أن فهم القارئ الأول سيؤخذ به، وسينمى في سلسلة من عمليات التلقي من جيل إلى جيل، وبهذه الطريقة سوف تتقرر الأهمية التاريخية للعمل، ويتم إيضاح قيمته الجمالية"[١]، وقد ألح على هذه الفكرة في عدة مواضع من الكتاب المشار إليه.

ومن متطلبات المنهج التاريخي في قراءة القرآن هو ربطه بالبيئة التي نزل فيها أول مرة، وبأحداث الدعوة ربطا دقيقا ومحكما؛ لأن هذه الأحداث قد لا نجدها في أسباب النزول وحدها، بل تجدها في أحداث الدعوة، وتحركات النبي في مكة؛ ولذلك علينا –ونحن نتلقى القرآن وقراءته- أن نتلقى معه أحداث السيرة، وقراءة هذه الأحداث قراءة نقدية مدققة؛ لأن القرآن الكريم كان هو المرآة الأولى الصحيحة الدقيقة المستوعبة لأحداث الدعوة في مكة، فأي فصل بين أحداث الدعوة عند تفسير القرآن سوف يؤدي إلى خلل في تكملة الرؤية حول الفهم الكامل الصحيح، وفي الوقت نفسه أية قراءة لأحداث السيرة في مكة خاصة دون ربطها بالقرآن المكي خاصة لن يصل بها قارئ السيرة إلى تحليل أو تفسير صحيح لأحداث السيرة.

وثمة خلل آخر يقع فيه كُتّاب السيرة عامة، والمفسرون للقرآن على ترتيب النزول خاصة؛ وهو اعتمادهم اعتمادا تاما على روايات ترتيب النزول الواردة في كتب علوم القرآن دون الربط الصحيح بين مقاصد الآيات ومقاصد الدعوة، فهذه الوثائق في أحسن حالتها لا يصلح الأخذ بها في قراءة النص القرآني، وقراءة السيرة.

(١) السابق، ص: ١٥٢.

هذا؛ ولقد أشار "**المستشرق نولدكه**"[1] في كتابه تاريخ القرآن إلى شيء من هذا في سياق محاولته لترتيب السور القرآنية على تاريخ النزول، وبعد أن أشار إلى الخلل الموجود في تلك الوثائق عن الترتيب، قال: "إذا ماثلنا المسلمين في الاتكال فقط، أو إلى حد بعيد على ما نقله إلينا المعلمون القدامى؛ فلن نصل إلا نادرا إلى نتيجة راسخة، وسيكون حظنا بالوصول إلى نتيجة صحيحة أقل من هذا".

هذا ما أقول به: إن الاعتماد على تلك الروايات وحدها حول ترتيب النزول لن يؤدي إلى نتيجة لها وزن علمي، ثم يلتفت المستشرق تلك اللفتة الفذة التي موطن الشاهد، فيقول: "لكننا نملك وسيلة تستحق قدرا أكبر من الثقة، وهي وحدها تجعل استعمال التراث بالنسبة لنا مثمرا، وهذه الوسيلة **هي المراقبة الدقيقة لمعنى القرآن ولغته،** ما يلاحظه القارئ السطحي من أن القِطع ذات اللغة والأفكار المتأججة لابد من أنها أقدم من القطع التي تعتبر هادئة وطويلة، يزداد ترسخه، ويكتسب قدرا أكبر من الدقة لدى إنعام النظر فيها، ونكتشف أن محمدا [أي: القرآن] لا ينتقل بقفزة واحدة من الصنف الأول إلى الصنف الثاني، **بل يتحرك إليه تدريجيا، وأن عددا من الدرجات المختلفة** يظهر في كلا الصنفين... إن مقارنة موضعين يعالجان الموضوع نفسه تظهر لنا أن موضعا أقدم من الآخر، حتى لو لم ينشا الموضعان في فترتين مختلفتين تماما، ولأن [القرآن] يكرر الكلام في كثير

(١) هو المستشرق الألماني "تيودور نولدكه" (١٨٣٦- ١٩٣٠)، انظر ترجمته كتاب نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف ٣٦٩/٢-٣٨٢، والدراسة النقدية القيمة حول كتابه هذا بعنوان: "كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه: ترجمة وقراءة نقدية، د، رضا محمد الدقيقي، وهو الأصل رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه، وطبعت بوزارة الأوقاف في ثلاثة أجزاء صغيرة سنة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، وفيها ترجمة للمستشرق ١٩/١.

من الأحيان، يمكن التمييز بوضوح بين الموضع الأصيل، والموضع الذي يحاكيه"[١].

ثم نكمل الفكرة معه مع تعديل طفيف: "تتميز [لغة القرآن] المستعملة في فترات مختلفة بواسطة عبارات متفق عليها، وكلمات معينة مستحبة، ومصطلحات، تسعفنا على ترتيب السور ترتيبا زمنيا، **بواسطة مراقبة النَّظْم واللغة بالمعنى الأوسع، ولا سيما مراقبة تماسك الأفكار**، يمكننا أن نحاول استخراج المقاطع المفردة التي تتكون منها السورة أحيانا، ولا يجوز لنا أن نستعجل لدى مراقبة السياق، فنفترض لكل موضع يبدو أن الترابط المنطقي ينقصه وجود إضافة لاحقة".

ثم يشير إلى افتقاد كثير من قراء القرآن القدامى إلى **منهج دقيق في مراقبة اللغة القرآنية المستعملة**، فيقول: "لكن تفحصهم للسور يفتقد إلى أية قاعدة نقدية وثيقة، لا سيما حين يخرج عن نطاق الأشياء التي تتضح بذاتها لأي شخص للتو، ولا يمكن لتفحص كهذا أن تكون له قاعدة نقدية وثيقة"[٢].

هذا الكلام الذي نقلته عن المستشرق غاية في الجودة، ولم يستطع هو نفسه ولا غيره أن يطبقه تطبيقا صحيحا؛ لأسباب كثيرة ليس موضع تفصيلها، وهذه الفكرة هي الصحيحة الوحيدة في كتابه هذا، ولا يوجد عنده بعدها ما يعتد به إطلاقا[٣].

---

(١) انظر كتاب تاريخ القرآن، تيودور نولدكه، تعديل "فريديريش شفالي"، ترجمة جورج تامر، دار نشر جورج ألمز – نيويورك، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص: ٥٧–٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص: ٥٩.

(٣) انظر: الدراسة النقدية القيمة حول كتابه هذا بعنوان: "كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه: ترجمة وقراءة نقدية، د، رضا محمد الدقيقي، ففيه تحليل لكل ما في الكتاب، عدا هذه الفقرة التي نقتلها عنه، لم يعلق عليها، ولم يشر إليها.

هذا المنهج الذي أشار إليه سديد جدا، وهو المناسب لتلقي القرآن مع تطوير، وتعديلات، وإضافة كثيرة جدا لهذا المنهج؛ حتى يصير نظرية متكاملة، تتناول النص القرآن؛ لمعرفة ما نزل أولا، وما نزل آخر، انطلاقا من النص القرآني، لا مما يروى حول ترتيب النزول، أو أسبابه، وهذه النظرية تشبه نظرية التي نادى بها عبد القاهر.

الذي أشار إليه المستشرق لم نجد له أية إشارة أو أثر عند الذين فسروا القرآن على ترتيب النزول، وكذلك لا نجد لها صدى عند دارسي السيرة النبوية.

ولكني وجدتُ ما يشبه هذا المنهج، وأكثر منه، عند أبي فهر محمود شاكر، ولكن في معالجة النص الشعري القديم، فقد قدم منهجا دقيقا في قراءته الشعر الجاهلي منذ أول طلب للشعر الجاهلي، ثم ظهر عند دراسته لشعر المتنبي، وذكر أركان هذا المنهج في كتابه "نمط صعب"، ولا أريد أن أستفيض هنا في بيان هذا المنهج؛ فإن له موضعا غير الموضع، لكن أشير سريعا إلى بعض مما قاله: "فالجهد الذي يفتقره كل ناظر في الشعر القديم جهد عظيم، تمده قوة لا تضعف، وقدرة على الاستقصاء والاستيعاب وعلى التحري والضبط، مع ترك التهاون، ودقة الملاحظة للفروق، ومع الحذر الشديد من غلبة إلف الزمان، ومن أخطأ ذلك وقف عاجزا عن تمثل القصيدة..."[1]، هذا في قراءة الشعر فما بالك إذا كان النص المقروء هو كتاب الله – عز وجل.

الخلاصة أن المنهج التي بيَّن محمود شاكر أهم أركانه نحن في أشد الحاجة إليه وأكثر منه عند تلقي القرآن، وكان محمود شاكر قد قرأ الشعر الجاهلي قديما بمثل هذا المنهج الذي بينه فيما بعد في كتابه نمط صعب، يقول: "وقد كنت وأنا أتذوق شعر الجاهلية وبعض الشعر الأموي أحاول محاولة صعبة في الاهتداء إلى ترتيب قصائد الشعراء على مدد من الزمن الذي عاشوه، كامرئ القيس، والنابغة...

(١) نمط صعب ونمط مخيف، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص: ١٣٦.

ومع أني لم أظفر، أو لم أحقق كل بغيتي إلا أنني انتفعت بذلك انتفاعا لا بأس به في تذوق الشعر"[١]، ثم قرأ ديوان المتنبي مرتبا على التاريخ وأتى بنتائج متميزة.

والغريب أن محمود شاكر لم يحاول هذه المحاولة في تذق آيات القرآن على المنهج الذي اتبعه مع الشعر القديم وديوان المتنبي، ولو حاول ذلك –آنذاك– لوصل إلى نتائج مبهرة، ولقطع شوطا بعيدا في إرساء منهج متميز في قراءة القرآن، ولأعيد كتابة التفسير والسيرة كتابة متميزة.

ولذلك فإنني أرى لنجاح أية قراءة للنص القرآني نجاحا نافعا أنه علينا أن نستفيد من الفكرة الذي أشار إليها المستشرق، ومما أبان عنه أبو فهر من أسس المنهج في دراسة النص الشعري القديم، والمنهج الذي كان يتذوق به الشعر القديم، والمنهج الذي قرأ به شعر المتنبي، مع إضافات إليه من علوم التفسير، وبعض المناهج اللغوية والنصية الحديثة، عندئذ يمكننا أن نكون نظرية مكتملة في تلقي النص القرآن يمكن أن تسهم كثيرا في إصلاح خلل القراءات السابقة، وتعدل ترتيب النزول غير الذي ترويه الوثائق.

وأشير –والحالة هذه– إلى قضية شُغل بها كثير من المفسرين، وهي محاولتهم لربط آخر كل سورة بأول السورة التي بعدها بما لا طائل من ورائه، وحاولوا إيجاد روابط بين السور على ترتيب المصحف بمحاولات لا تخلو في معظمها من التعسف، وليّ أعناق الآيات؛ حتى تستقيم للمفسر، وكان من الأولى بهم أن ينشغلوا بالبحث عن أسرار السور التي نزلت في فترات قريبة، وبيان أوجه التشابه بينها، وما تقيمه من محاورات فيما بينها، وربطها بأحوال النبي في الدعوة؛ مما يسهم في فهم الآيات بصورة أصح، ولو سار بعض المفسرين في هذا الطريق بصورة صحيحة لاستقام لنا فهم كثير من الآيات وُضعت في غير موضعها؛ فأشكلت على كثير المفسرين.

---

(١) المتنبي، قصة هذا الكتاب، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص: ٣٩.

ولذلك أرى أن تاريخ الدعوة في مكة لم يكتب إلى الآن على الوجه الصحيح بسبب هذا الخلل، وحادث الهجرة إلى الحبشة من أبرز النماذج على ذلك الخلل؛ إذ نجد الخلط بين آيات الهجرة إلى الحبشة، وآيات الهجرة إلى المدنية.

ويحسن بنا إتماما لبيان أن الاستثناء في الآيات المكية كان اختيارا غير صحيح أن نتوقف عند آيات الهجرة إلى الحبشة في القرآن، ونبين تميزها عن آيات الهجرة إلى المدينة.

إن هجرة الصحابة الأوائل من مكة إلى أرض الحبشة كانت أحد أهم أحداث الدعوة في مكة؛ إذ "لا يكاد مصدر قديم أو مرجع حديث في السيرة إلا ويأتي فيه ذكر عن هجرة المسلمين الحبشة (الأولى، والثانية)، قلَّ هذا الحديث، أو كثر... والمتأمل يلحظ تشابها، أو تكرارا في سوق الأحداث..."[1].

ولعل من أهم الدراسات حول هجرة الحبشة ما يلي:

١- هجرة الرسول وصحابته في القرآن والسنة، أحمد عبد الغني النجولي الجمل (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

٢- معالم الهجرتين إلى أرض الحبشة، د. علي الشيخ أحمد أبو بكر، مكتبة التوبة، الرياض،١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣- الهجرة في القرآن الكريم، أحزمي سامعوني جزولي (١٤١٧هـ/١٩٩٦).

٤- الهجرة إلى الأولى في الإسلام: فقه المرويات، تأليف الدكتور سليمان حمد العودة. (١٤١٩هـ).

٥- الهجرة إلى الحبشة: دراسة مقارنة للروايات، الدكتور محمد بن فارس الجميل (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤).

(١) الهجرة إلى الأولى في الإسلام، فقه المرويات، سليمان حمد العودة، دار طيبة، ١٤١٩، ص:١.

هذه هي أهم الدراسات الخاصة بهجرة الحبشة مرتبة تاريخيا، لكنها مع ذلك لم تلتفت إلى الآيات القرآنية لهذه الهجرة، ولم تعتن بها، إلا ما كان من الدراسة رقم (١) لم تذكر من الآيات سوى آية (١٠) من سورة الزمر، انظر الفصل الخاص بهجرة الحبشة ص: [١١٩-٩٧]، وإشارات سريعة للدكتور سليمان، فقد أثبت الآيات: [النحل :٤١]، و[الزمر: ١٠] و[العنكبوت: ٥٦]، فقط دون تعليق أو ربطها بحادث الهجرة للحبشة، فضلا عن أنه خلط في الاستشهاد بين هذه الآيات المكية وآية (١٠٠) من سورة النساء المدنية.

ولذلك لايزال هذا الحدث في حاجة إلى تحرير وتحقيق، فكانت هذه فرصة لطرح منهج جديد في دارسة هذه الآيات وسورها؛ لتصحيح مسار فهم الآيات التي تناولت الهجرة الأولى، ولا حرج في طرح تواريخ وترتيبات جديدة لا تتبع ما أورده كتب السير؛ لأن ما ورد فيها لا يستند إلى نقل صحيح، بل الاجتهاد والقول بالرأي واضح وظاهر في هذه المرويات، فمثلا طرح الواقدي تاريخا للهجرتين إلى الحبشة، وجعلها قبل مقاطعة قريش لبني هاشم، لكنه تاريخ يعتمد فيه على اجتهاده الشخصي، وهو مضعف فيما يروي، وكذلك ابن إسحاق، وتبعهما في هذا جل ما كتب في السيرة قديما وحديثا.

ولكن هناك رأي آخر يجعل هجرة الحبشة بعد المقاطعة، وهو ما ذهب إليه موسى بن عقبة في مغازيه، وابن حبان في كتابه الثقات، وهذا الرأي هو الذي أميل إليه، وأثني عليه.

أخرج البيهقي "عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي، قَالَ: «ثُمَّ إِنَّ قُرَيْشًا، ائْتَمَرَتْ رَوِيَّتَهُمْ، وَاشْتَدَّ مَكْرُهُمْ، وَهَمُّوا بِقَتْلِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى الله عليه وآله وَسَلَّمَ، أَوْ إِخْرَاجِهِ حِينَ رَأَوْا أَصْحَابَهُ يَزْدَادُونَ وَيَكْثُرُونَ، فَعَرَضُوا عَلَى قَوْمِهِ أَنْ يُعْطُوهُمْ دِيَتَهُ وَيَقْتُلُوهُ، فَأَبَى ذَلِكَ قَوْمُهُ، وَمَنَعَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- رَسُولَهُ بِحَمِيَّةِ رَهْطِهِ، وَاشْتَدُّوا عَلَى مَنِ اتَّبَعَهُ عَلَى دِينِ اللهِ مِنْ أَبْنَائِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ، وَقَبَائِلِهِمْ، فَكَانَتْ فِتْنَةً شَدِيدَةً، وَزِلْزَالًا شَدِيدًا، فَمِنْهُمْ مَنْ عَصَمَ اللهُ، وَمِنْهُمْ مَنِ افْتُتِنَ، فَلَمَّا فُعِلَ بِالْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ

أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى الله عليه وآله وَسَلَّمَ– حِينَ دَخَلَ الشِّعْبَ مَعَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِالْخُرُوجِ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ...فَانْطَلَقَ إِلَيْهَا عَامَّتُهُمْ حِينَ قُهِرُوا، وَخَافُوا الْفِتْنَةَ، وَمَكَثَ رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وآله وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَبْرَحْ، وَذَلِكَ قَبْلَ خُرُوجِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِهِ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ– إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَأَنَّهُمْ خَرَجُوا مَرَّتَيْنِ"[1].

وهذا يعني تأخر تاريخ هجرة الحبشة إلى ما بعد السنة التاسعة من البعثة، وما بعدها، وهذا رأي وجيه جدا، أوافقه عليه، ويوافقه عليه ابن حبان في كتابه الثقات (١/ ٥٧)، وبناء على ذلك فإننا سنجتهد في تصحيح الترتيب التاريخي الصحيح للسور التي اعتنت بهجرة الحبشة، وما سبقها من أحداث أدت إليها، حتى يمكننا إعادة تلقي هذه السور بناء على التدرج التاريخي للتنزيل؛ ونظرا لاتساع بنية محاور السور مما لا يمكن احتواؤه في بحثنا سأكتفي بالإشارة السريعة إلى **الآيات المفاتيح** لفهم تلك السور التي اهتمت بأحداث الهجرة إلى الحبشة، وأرجح أنها نزلت في فترات متقاربة، وتناولت أحداث الهجرة، وما سبقها من مناوشات، وما تلاها، وهذه السور كما ورد ترتيب نزولها في لوائح النزول على النحو الآتي: **[البروج (٢٦)، الزمر (٥٨)، غافر (٥٩)، فصلت (٦١)، الشورى (٦٢)، النحل (٦٩)، العنكبوت (٨٧)، الحج (٨٩)]**.

هذا الترتيب –أيضا– اعتمده مفسرو القرآن على ترتيب النزول، (وهم محمد عزة دروزة، محمد عابد الجابري، عبد الرحمن حسن حبنكة)، وتفاسيرهم مطبوعة ومتداولة، ولم يفكر واحد منهم أن يعيد النظر في ذلك الترتيب على حسب ما توجهه الآيات والسور، وإنما كل واحد منهم أخذ الترتيب كما روي، وسار عليه؛ لذلك لا تجد فرقا في تناولهم للآيات والسور، ولا يختلفون –أيضا– عن المفسرين

(١) دلائل النبوة، البيهقي، (٢/ ٢٨٥).

الذين فسروا القرآن على ترتيب المصحف، بل نجدهم يلوون أعناق الآيات؛ لإسقاطها على واقع وهمي غير صحيح، أو ربطها ربطا غير تاريخي.

أما ترتيب تلك السور عندي فيجيء على نحو آخر هو كالآتي:

[١- غافر (٥٩)، ٢- فصلت (٦١)، الشورى (٦٢)، ٣- الزمر (٥٨)، ٤- البروج (٢٦)، ٥- العنكبوت (٨٧)، ٦- النحل (٦٩)، ٧- الحج (٨٩)].

وتناولنا لها يكون على النحو الآتي:

أولا: هناك سور تشير إلى أحداث سبقت الفتنة:

وهي كثيرة، منها:

سورة غافر:

أرجح أنها نزلت في الفترة التي سبقت الفتنة؛ لأن قريشا نشطت في جدال النبي وأتباعه، ومناوشتهم، ومساومة أبي طالب بأن يعطيهم محمدا، فيقتلوه مقابل رجل منهم، فلما رفض أبو طالب قالوا: "لَا نَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا، وَمَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُغْتَالَ مُحَمَّدٌ"(١)، فنزل القرآن يثبت النبي بما كان من الأمم السابقة، فيختار القرآن من أحوال تلك الأمم ما يوافق هذه الأحداث الراهنة للدعوة، فنجد في السورة آيات تتحدث عن المساومة والجدال من الأمم السابقة، وهي بأرقام: [٤، ٥، ٣٥، ٥٦، ٦٩]، وآيات تشير إلى محاولات الأمم السابقة في قتل الرسل، وهي: [٥، ٢٥، ٢٦، ٢٨].

من تلك الآيات قوله -تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ۝﴾، وقوله: ﴿قَالُوا۟ ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾، وقوله -تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾، وفيها أمر النبي بالصبر في آيتين: [٥٥، ٧٧]، وهذا يبين لنا بوضوح متابعة القرآن أحداث بدقة وعناية شديدة.

(١) الطبقات الكبرى، ط دار صادر، (١/ ٢٠٢).

سورة فصلت:

فيها الآيات: [٣٤ – ٣٥] التي تأمر الدفع بالحسنة، والصبر على العداوة والأذى، وفيها إشارة مهمة إلى بداية مقاطعة قريش لسماع القرآن: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۝٤ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾، وفيها الآية الصريحة في مقاطعة سماع القرآن: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ۝٢٦﴾، وفيها إشارة إلى سلطة سماع القرآن عليهم، ومن ثم يطلبون من أتباعهم إصدار أصوات تشوش على الفهم.

سورة الشورى:

تتناول الفترة التي سبقت الفتنة، وفيها –أيضا– كثر الجدال مع النبي وأصحابه، وأوذي بعض أصحاب الدعوة، وأمرهم المولي بالصبر، على غرار ما جاء في سورة غافر؛ فإن من منهج التنزيل أنه يكرر الفكرة الرئيسة في الآيات المتتابعة من سورة إلى أخرى التي يريد من المتلقي التفاعل مع معها، وإدراكها بصورة واضحة، كفكرة الجدال المتكرر من المشركين، والإيذاء، والصبر عليه.

وهنا نجد في هذه السورة السماح للمؤمنين بالدفاع عن النفس من خلال مبدأ المعاقبة بالمثل، انظر الآيات: [١٠، ١٥، ١٦، ٢٣]، ففي هذه الآيات مفاتيح فهم مبادئ تلك الفترة التي سبقت حدوث الفتنة التي ترتبت عليها الهجرة الحبشة.

وانظر إلى **صفات المؤمنين** في هذه السورة التي تناسب فترة الصراع، قال – تعالى: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٣٦ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ۝٣٧ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝٣٨ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ۝٣٩ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ۝٤٠ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤٢ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ۝٤٣﴾.

ولعل ورود **فكرة الشورى في هذا التاريخ**؛ لحاجة أتباع الدعوة إليها؛ لأنهم بصدد التخطيط للخروج من مكة إلى جهة غير محددة المعالم، فالأمر يتطلب إلى أخذ الآراء في كيفية الوصول إلى المكان الجديد، وكيفية التعامل مع أهل الأرض الجديدة، وهي الحبشة.

وفي قوله –تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٣٢﴾﴾ **إشارة أخرى** إلى ركوبهم البحر؛ لأنه لا طريق إلى الحبشة سوى ركوبهم البحر.

ثانيا: هناك سور جاء فيها الإذن بالهجرة:

أولها: سورة الزمر: آية [١٠]: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾.

هذه الآية أول إذن بمكة بترك موطن المناوشات.

قال الشيخ ابن عاشور: "وهذا الأمر في الآية تمهيد لما سيوجه إليهم من أمرهم بالهجرة للسلامة من الأذى في دينهم،... قوله: (وأرض الله واسعة) عطف المقصود على التوطئة، وهو خبر مستعمل في التعريض بالحث على الهجرة في الأرض؛ فرارا بدينهم من الفتن ... وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ وَعَدَهُمْ أَنْ يُلَاقُوا حَسَنَةً إِذَا هُمْ هَاجَرُوا مِنْ دِيَارِ الشِّرْكِ ... وَالْمُرَادُ: الْإِيمَاءُ إِلَى الْهِجْرَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُرِيدُ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالَّذِينَ خَرَجُوا مَعَهُ إِلَى الْحَبَشَةِ"(١).

هذا هو الصواب –إن شاء الله– في معنى هذه الآية، وهي بذلك نزلت قبل بداية الهجرة، وقبل أن يحدد لهم النبي وجهتهم.

وفي السورة –أيضا– قوله –تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾، **هذه تتحاور مع آيات الشورى** وتتناص معها، في ورد في الآيات السابقة المعاملة بالمثل في رد الأذى، أو الصبر.

(١) التحرير والتنوير، (٢٣/ ٣٥٥).

وفي قوله –تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ﴾ إشارة إلى التهديدات المستمرة من المشركين للنبي وأتباعه.

وكذلك في قوله –تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ **إشارة إلى مرحلة المساومات** من قِبل المشركين للنبي بترك الدعوة، لكنه لم يطاوعهم، واستمر في تجديد الدعوة لأهل مكة.

وفي قوله –تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ﴾ [الزمر: ٧١] إشارة ضمنية إلى اعتماد فكرة الجماعات في الهجرة؛ لأن معنى: "الزُّمَرُ: جَمْعُ زُمْرَةٍ، وَهِيَ الْفَوْجُ مِنَ النَّاسِ الْمَتْبُوعِ بِفَوْجٍ آخَرَ أي الجماعات"(١) كأن الآية تشير على المهاجرين عليهم أن يستخدموا أسلوب **الجماعات المتفرقة في ترك المكان**، حتى لا يتعرضون لمضايقات المشركين.

هناك سورتان: الأولى تشير إلى أنه سوف تنزل فتنة بأتباع الدعوة بمكة، وفيها إذن آخر بترك موطن الفتنة، والإذن بالهجرة:

الأولى: سورة العنكبوت:

في هذه السورة إشارات عديدة مهمة جدا أغفلها المفسرون، أولها البداية الشديدة التي بدأت بها السورة: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾، **تتناسب** مع الأحداث الجارية في مكة، كأنها **بيان عسكري** يحذر المؤمنين من أنهم سيتعرضون لموجة من الفتنة الشديدة، وأنه سوف تتصاعد موجة الكفر ضدهم، وبالفعل بدأت قريش في تعقب الضعفاء، وفتنتهم عن دينهم؛ فجاء بيان الله أن هذه الفتنة سنة في عباده لتمحيصهم، وأن فكرة الجهاد في آيات سورة العنكبوت "واردة بصدد الجهاد

(١) التحرير والتنوير، ٢٤/٦٩.

ضد الفتنة. أي: جهاد النفس؛ لتصبر، ولا تفتن، وهذا واضح في السياق، وكذلك ذكر النفاق، فقد جاء بصدد تصوير حالة نموذج من الناس"[١].

وتجئ الآية: (٢٦) التي تُعد **الإشارة الثانية** للهجرة بعد الإشارة الأولى السابقة في سورة الزمر، في قوله –تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ﴾، والإذن الثالث بالهجرة يجيء في قوله –تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّـٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ ٥٧﴾ [العنكبوت: ٥٦، ٥٧].

وفيها آية أغفل دلالتها كل من تناول قصص الأنبياء عامة، وقصة نبي الله إبراهيم خاصة، فهذا صاحب كتاب "قصص القرآن" د. فضل حسن عباس الذي وجدتُ له لفتات مهمة في تناوله لقصص الأنبياء، من ذلك قوله: "اختصاص كل سورة بما يتسق مع موضوعها وشخصيتها مع ذكر القصة التي جاءت فيها"[٢] هذا كلام مهم، لكن لا أدري هل تابعه في تحليله للقصص أو لا؟ لكن الذي لم ينتبه له قول الله –تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ﴾ [٢٤]، هنا محاولة قوم نبي الله إبراهيم عليه السلام قتله، **التي تشبهه ما تمر به الدعوة**، ثم تتجاوب معها الآية الآتية في قوله –تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ إِنَّ أَهۡلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ٣١﴾، اللفتة المهمة في قراءة هذه الآية في سياقها من السورة والأحداث التاريخية هي في قوله –تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ مقولة الملائكة هذه تخالف ما كنا نراه في عدة سور أخرى من أن الملائكة تبدأ بالسلام على نبي الله إبراهيم عليه السلام، ويرد عليهم إلا في

(١) انظر في ظلال القرآن: (٥/ ٢٧١٨).

(٢) قصص القرآن الكريم، فضل حسن عباس، دار النفائس، الأردن، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠، ص: ١١٧.

هذا الموضع، لم تسلم عليه في هذه السورة، لم يتساءل أي من المفسرين قاطبة عن سر العدول عن السلام في هذا الموضع!!

والجواب عندي أن السورة نزلت في زمن اشتدت الفتنة بالنبي، وأتباعه، وبالدعوة، وأحاط بهم الكرب، فليس الموطن موطن سلام، فالقرآن الكريم يرصد حركة النبي في الدعوة، ويتابع أحواله وأحوال وأتباعه في كل لحظة. ليثبتهم.

ومشهد الملائكة هذا يتجاوب مع ما بدأت به السورة من ذكر الفتنة، وهذه لفتة لم ينتبه إليه أحد من قبل.

وبعدها آية تثبيت للنبي وأتباعه من خلال مخاطبة الأنبياء لنبي الله لوط عليه السلام: ﴿وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

في هذه السورة المباركة –أيضا– آية عجيبة، هي قوله –تعالى: ﴿* وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾﴾، هذه الآية –أيضا – لم ينبه أي من المفسرين إلى سياقها في هذه السورة، وما صلته بأحداث الدعوة؛ إذ تجيء هذه الآية كدستور قرآني للمهاجرين إلى الحبشة، عليهم ألا يجادلوا أهل الحبشة الذين هم أهل كتاب، وقد أنزلها المفسرون في غير موضعها، منهم الشيخ ابن عاشور في قوله: "وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ تَوْطِئَةٌ لِمَا سَيَحْدُثُ مِنَ الدَّعْوَةِ **فِي الْمَدِينَةِ** بَعْدَ هِجْرَةِ النَّبِي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ مُجَادَلَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا تَعْرِضُ لِلنَّبِي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا لِلْمُؤْمِنِينَ فِي مَكَّةَ".

هذا التأويل أبطل الدلالات الصحيحة للسورة كلها، وإنما صواب التفسير أن نقول: **لِمَا سَيَحْدُثُ مِنَ الدَّعْوَةِ فِي الحبشة**؛ لأنهم –يومئذ– قلة بين أهل الكتاب في الحبشة، وضيوف على أهلها، ولذلك أفاد سيدنا جعفر من هذه الآيات في حواره مع النجاشي، وكان موفقا.

وبعد الأمر بعدم مجادلة أهل الكتاب تجيء **الإشارة الثالثة** للهجرة في قوله – تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦﴾؛ مما يؤكد تقدم نزولها على النحل، وتأخر نزولها عن الزمر.

وبهذا تتحاور السور فيما بينها في رصد فترة سبقت الهجرة إلى الحبشة.

الثانية: سورة البروج:

وفيها إشارة صريحة بنزول الفتنة، وتعرض المسلمين للتعذيب؛ لذلك فقد نزلت في فترة الفتنة بعد العنكبوت.

بدأت هذه السورة بذكر فتنة المؤمنين في عصر سابق، هم أصحاب الأخدود، وموقفهم يتشابه مع فتنة أتباع الدعوة الجديدة، ثم تعرّج على أهل مكة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ١٠﴾، هذه الآية **تتحاور**، **وتتناص** مع آيات سورة العنكبوت التالية في التنزيل.

رابعا: سورتان أنزلتا بعد انتهاء الهجرتين الأولى والثانية إلى الحبشة:

الأولى: سورة النحل: مفتاحها في هذه الآيات: [٤١، ٤٢، ١٠٦ – ١١٠]:

أنزلت هذه السورة بعد انتهاء الهجرة إلى الحبشة، وسجلت أهم ملابسات الهجرتين، وما صاحبهما من أحداث وابتلاءات، فتناولت الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٤١ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٤٢﴾، **الهجرة الأولى** وأنها كانت بعد أن تعرضوا للظلم أول الأمر.

وفي قوله –تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦]، في الآيةُ إشارة إلى الفتنة التي تعرض لها بعض أتباع الدعوة، ثم فيها تَحْذِير لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى الْكُفْرِ، وفيها –أيضا– تَرْخِيصٌ وَمَعْذِرَةٌ لِمَا صَدَرَ مِنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَأَمْثَالِهِ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِمْ عَذَابُ مَنْ

فَتَنُوهُمْ. وَقَوْلُهُ: (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ عُمُومِ مَنْ كَفَرَ، أَيْ: إِلَّا مَنْ أَكْرَهَهُ الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْكُفْرِ، أَيْ: عَلَى إِظْهَارِهِ، فَأَظْهَرَهُ بِالْقَوْلِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرِ اعْتِقَادُهُ[1]، فهذا رصد دقيق لما كان يتعرض له أتباع الدعوة على أيدي المشركين قبل الهجرة إلى الحبشة.

ثم أشارت الآية رقم: (١١٠) إلى الهجرة الثانية في قوله -تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾.

هاتان الآيتان مفتاح سورة النحل، وضبط لكثير من معانيها، فيهما إشارة صريحة إلى هجرتين، جاءتا بعد ظلم وفتنة وقعا على أتباع الدعوة في مكة، وكانت بالخيار من أراد أن يهاجر خوفا على نفسه هاجر، وليس على الذين أقاموا بمكة حرج، والسورة كلها مرتبطة بتلك الأحداث التي سبقت الهجرتين.

ثم يجيء في خاتمة سورة النحل الأمر باتخاذ الحكمة في الدعوة، والصراع متأجج بين أتباع الدعوة وأهل مكة، فيقول -تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾﴾.

ثم تتدرج الآيات في بيان كيفية رد ظلم المشركين، فيقول المولى -تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٥ - ١٢٨].

هذه الآيات تتحاور مع آيات سابقة في سورة [فصلت: ٣٣ - ٣٥]: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا تَسْتَوِي

(١) انظر التحرير والتنوير، ١٤/٢٩٤.

ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴿٣٥﴾ ﴾، ومع آيات سورة الشورى[٣٦ – ٤٣] –أيضا؛ لتنقل لنا جميعها الأجواء التي كانت تمر بها الدعوة، وهذه الآيات من السور الثلاث تفسر لنا آيات من سورة الحج اختلف فيها المفسرون من **سورة الحج: وأهمها الآيات [٣٨ – ٤١]، [٥٧ – ٦٠]، كما سأبين.**

الثانية: سورة الحج:

أرجح أن هذه السورة نزلت بعد سورة النحل، وبعد فترة من الهجرة الثانية إلى الحبشة، وقد استقر بمهاجري الحبشة المقام في أرض الحبشة.

ولذلك أرفض ما أوردته بعض الروايات التي جعلتها سورة مدنية، أو مختلطة بين المكي والمدني، اجتهادا، لا اعتمادا على نقل صحيح، أو مدارسة النص القرآني، ولذلك سأتوقف عند بعض آياتها؛ لأكشف عن قوة صلتها بالفترة المكية، ولن أتوقف كثيرا عند ما قاله المفسرون، ولا أستكثر من الأخبار المروية حول هذه الآيات، ولكنني سأكتفي ببيان مقاصد الآيات: **[٣–٤، ٨–١٣، ٢٥، ٣٨ – ٤١، ٥٨– ٦٠]** في ضوء مكيّتها، وما تتناوله من أحداث أغفلها كثير من المفسرين، وبعضهم ألحقها بالفترة المدنية؛ مما عطل كثيرا من دلالاتها.

قوله –تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ﴿٣﴾ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ يشير إلى أن جدال المشركين لم ينقطع بعد هجرة الحبشة.

وقوله –تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ﴿٨﴾ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴿٩﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴿١٠﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ

ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١١﴾﴾.

تكشف هذه الآيات عن أنواع من البشر تختلف أحوالهم تجاه مسألة الإيمان وقدرة التحمل، وهذه الآيات تكمل أصناف الناس الذين ذكرتهم سورة لقمان: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴿٦﴾﴾، ثم في سورة العنكبوت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِۖ وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٞ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمۡۚ أَوَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾، ثم تجئ بعدهما سورة الحج، فتكمل بيان صفات بعض الناس، وتواصل توضيح مفهوم الصبر وتثبيته أمام الفتنة التي يتعرض لها مؤمنو مكة، وهو ما ذكرته آيات سابقة في [سورة العنكبوت]: آية رقم (١٠).

أما الآية [٢٥]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٢٥﴾﴾ فقد جعلها المفسرون في غير سياقها النصي والتاريخي، فظنوا أنها تتناول صدّ المشركين لرسول الله يوم الحديبية، وهو تفسير بعيد جدا عن سياق الآيات في السورة، وبعيد عن تاريخ أحداث السيرة، وعلى الرغم من اعتراض الشنقيطي على ما ورد فيها عن المفسرين، لكنه ربطها بآيات مدنية؛ فأبعد النجعة، ولم يستقم له التفسير [١].

لكن صواب فهم هذه الآية أنها تتناول موقف المشركين أو قريش من النبي وأتباعه بعد انتهاء الهجرة إلى الحبشة، واستقرارهم بها، وترتب على ذلك أنهم منعوا النبي من الجلوس حول الكعبة مع من بقي من أصحابه، وكانوا قد أعلنوا من قبل عدم سماعهم لهذا القرآن، وعدم الإيمان به [فصلت: ٢٦] ، وقوله –تعالى: ﴿وَقَالَ

(١) انظر أضواء البيان، دار الفوائد، السعودية، ٥/٦٠.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [سبأ: ٣١] ، وكذلك لم يسمحوا لهم بالصلاة في المسجد الحرام؛ مما اضطروهم إلى اتخاذ دار الأرقم للدعوة، وتعليم أتباعها، وكذلك جاءت فكرة الصلاة في شعاب مكة، هذا هو تاريخ صلاة النبي وأصحابه في شعاب مكة، لم تكن من أجل السرية المزعومة، بل كان من أجل تفادي زيادة المصادمات مع قريش، فصدُّ المشركين عن المسجد في هذه الآية يختلف زمانه عن تاريخ الصد الذي ورد في سورة الفتح وغيره من الآيات المدنية.

ومن هنا جاءت [الآية: ٣٨]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ التي تشير إلى وعد المولى لهم بدفع الظلم الواقع عليهم من المشركين، وهي تمهيد للآية التي بعدها.

قال أبو حيان: "رُوِيَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا كَثُرُوا بِمَكَّةَ أَذَاهُمُ الْكُفَّارُ، وَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، أَرَادَ بَعْضُ مُؤْمِنِي مَكَّةَ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ أَمْكَنَهُ مِنَ الْكُفَّارِ، وَيَحْتَالُ، وَيَغْدِرُ، فَنَزَلَتْ الآيات وفيها وَعْدٌ فِيهَا بِالْمُدَافَعَةِ، وَنَهَى عَنِ الْخِيَانَةِ، وَخَصَّ الْمُؤْمِنِينَ بِالدَّفْعِ عَنْهُمْ وَالنُّصْرَةِ لَهُمْ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُحِبُّ أَعْدَاءَهُمُ الْخَائِنِينَ اللَّهَ وَالرَّسُولَ"(١).

وهذا توجيه جيد يوافق سياق الآيات والأحداث.

الآية:[٣٩]: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾.

(١) البحر المحيط، تحقيق مركز دار هجر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦، ٢٠١٥م، (١٩/ ٢٧٥).

وتعد **الآية [٤١]** استمرارا لبيان ما ورد في **آيتي النحل** في الهجرة للحبشة، وبيان سبب الهجرة، أو سبب إخراج المشركين لهم من ديارهم، وتبين مقاصد سنة التدافع بين القوى للحفاظ على الدين، ونظير هذه الآية في القرآن المدني ما ورد في سورة البقرة: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، لكن آية الحج فصلت ما أجملته آية سورة البقرة.

وقد وضعها المفسرون آية الحج في غير سياقها، وظنوا أنها إذن بالقتال، ولا دليل علي ذلك من نص الآية، بل أُذن لهم في الدفاع عن أنفسهم، ولرد العدوان عن أنفسهم بالشروط التي حددتها الآيات في: سورة [فصلت: ٣٣ – ٣٥]، وسورة الشورى[٣٦ – ٤٣]، وسورة النحل: ١٢٥ – ١٢٨].

ثم ما جاء في الآية التي بعدها مباشرة قوله –تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ يُفسر بها معنى الإذن في الآية السابقة، والتي تمثل مرحلة من الدفاع عن الدعوة.

ومن شواهد هذا الإذن من السيرة: ما حدث من سيدنا سعد بن أبي وقاص عندما شج أحد المشركين بلحي جمل، عندما اعترضهم المشركون وهم قادمون من الصلاة في الشعاب.

الآية [٤٠]: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ توضح مقاصد الهجرة إلى الحبشة، وهي أربعة مقاصد بعد الاطمئنان والتمكن من الإقامة، وهي:

١– إقام الصلاة.
٢– وإيتاء الزكاة.
٣– أمر بالمعروف.
٤– نهي عن المنكر.

وهذه المقاصد لم ينتبه إليها أحد مما تناول الهجرة إلى الحبشة؛ فهذا الدكتور سليمان العودة له دراسة قيمة بعنوان: (الهجرة الأولى في الإسلام: فقه المرويات)[١] نقل كلاما عن بعض المفسرين وعلماء السير في محاولة معرفة مقاصد الهجرة، ولم يستشهد بهذه الآية، ولا استشهد بها أحد مما نقل عنهم، فضاعت من بين أيديهم مقاصد قرآنية مهمة جدا.

ونظير هذه الآية في القرآن المدني ما ورد في سورة النور: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٥٥﴾ [النور: ٥٥].

هذه الآية وضعها المفسرون في غير سياقها -أيضا، فهي دلالة واضحة على اعتناء المولي اعتناء شديدا بالمهاجرين في الحبشة، حتى بعد استقرارهم يوجههم إلى الإفادة من مقامهم الجديد بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنهي عن المنكر؛ لأن قد أمنوا مكر قريش.

آية الحج تقصد مهاجري الحبشة، وإن كان عموم ألفاظها يصلح لكل من مكنه الله في الأرض، وآية سورة النور تشير إلى مهاجري الحبشة، وهي قوله: ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾؛ مما يدلنا على عناية المولى الشديدة بتلك الهجرة الأولى في الإسلام، **وهذه الإشارة الربانية في هذه الآية لم يلتفت إليها أحد من المفسرين من قبل قاطبة.**

والآية (٥٨): ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۝٥٨﴾ تتحاور مع آيتي النحل، وتشير إلى فترة ما بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة، وفيها إشارة إلى من مات بالحبشة، منهم

(١) دار طيبة للنشر – السعودية، ١٤١٩هـ، انظر ص:٢٧، وما بعدها.

عبيد الله بن جحش ﷺ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: (هَاجَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ بِأُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ أَرْضَ الْحَبَشَةِ مَرِضَ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ أَوْصَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أُمَّ حَبِيبَةَ، وَبَعَثَ مَعَهَا النَّجَاشِيُّ شرحبيل بن حسنة"(١).

الآية (٦٠): ﴿ذَٰلِكَ ۖ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ۝٦٠﴾ [الحج: ٦٠] **تفسر الإذن** الذي ورد في [الحج: ٣٨ – ٤١]، فهو ليس إذنا بالقتال، وإنما هو إذن بالدفاع عن أنفسهم، أو معاقبة من آذاهم بالمثل، دونما تعدٍّ أو تجاوز، وقد بدأ **هذا الإذن** في سورتي: [الشورى: ٣٨ – ٤٣]، وتدرج في النحل -كما أشرت من قبل، وأضافت هذه الآية أنه لو عاد المشركون واعتدوا عليهم مرة أخرى فإن الله هو ناصرهم.

لا يمكن -إذن- فهم تلك الآيات فهما صحيحا تاما إلا بعد وضعها في سياقها القرآني والتاريخي من ترتيب النزول، وربطها بآيات من سور سبقتها، أو لحقتها، وتناولت الموضوع نفسه.

الآية: [٧٢]: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۚ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ۝٧٢﴾: تشير هذه الآية إلى ما كان يحدث من المشركين أثناء قراءة القرآن عليهم، بأنهم يصابون به بحالة من الغيظ والكيد، وفي الوقت نفسه تفيدنا أن دعوة النبي للمشركين في مكة ظلت مستمرة حتى كانت الهجرة إلى المدينة، وأنه لا يزال يتلو على المشركين القرآن، ويُسمعهم رغم أنوفهم؛ مما يدلنا أن هيبة المسلمين والقرآن لا تزال قائمة، وإن هاجر كثير منهم إلى الحبشة.

هذه قراءة سريعة لبعض آيات السور المكية، وبيان وأوجه الترابط فيما بينها، وإن أية قراءة لها على غير هذا الترتيب في النزول، وبغير هذا المنهج سيؤدي إلى

(١) صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، (١٣/ ٣٨٦)، إسناده صحيح على شرط البخاري.

خلل في فهم الآيات، ووضعها في غير سياقها، ومن هنا يتبن لنا خطأ الفصل بين آيات السور المكية، وأنه ضد مقاصد القرآن والدعوة بمكة.

سورة التغابن:

وأخيرا من السور المختلف فيها سورة التغابن؛ إذ اختلف العلماء فيها على قولين:

قال ابن الجوزي: فيها قولان: **أحدهما:** إنها مدنيّة، قاله الجمهور، منهم ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وعكرمة ، وقتادة. **والثاني:** إنها مكيّة، قاله الضّحّاك.

وقال عطاء بن يسار: هي مكيّة إلّا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة: قوله – عزّ وجلّ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ﴾، واللّتان بعدها.

وجاء في البيان في عد آي القرآن (ص: ٢٤٨): "مَدَنِيَّة. هَذَا قَول قَتَادَة. وَقَالَ ابْن عَبَّاس، وَمُجاهد، وَعَطَاء: هِيَ مَكِّيَّة إِلَّا ثَلَاث آيَات من آخرهَا، نزلت فِي عَوْف بن مَالك الْأَشْجَعِيّ، وَذَلِكَ أَنه شكى إِلَى رَسُول الله جفَاء أَهله وَولده؛ فَأنْزل الله عز وَجل بِالْمَدِينَةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ﴾ إِلَى آخر الْآيَات الثَّلَاث.

ساق الدكتور محمد الفالح (ص: ٤١٢-٤١٥) الرأيين، وأدلة كل فريق، وخرّجهما من كتب التفسير، ثم انتهى إلى القول بمدنية السورة دون استثناء منها، قائلا: "يظهر رجحان القول الأول –مدنية السورة؛ لما ذكروه من الأدلة التي يعضد بعضها بعضا، وعدم وجود ما يخالفها؛ إذ إن دليل القول الثاني ضعيف".

على كل حال فقد رفض الاستثناء في آيات هذه السورة؛ ولذلك لو أثبتنا مكية السورة فلا مجال للاستثناء منها –أيضا.

وبعد مراجعة ما كتبه الباحث، وما ذكره المفسرون– أجد أن ما ذكر من الأقوال والأدلة سواء، ليس هناك دليل صحيح صريح في نسبة السورة إلى أي رأي دون مناقشة، أو رد، فالأقوال فيها متناقضة، والأخبار التي رويت في أسباب نزول

بعض آياتها كلها ضعيفة، لا يعتمد عليها في ترجيح مدنيتها، أو مكيتها، والمخرج من ذلك هو أن النظر في أسلوب السورة وأحداثها هو الذي يدلنا على مكان السورة.

١- أسلوب السورة ومقاصدها يؤيد مكيتها، على النحو الآتي:

بدأت السورة بفعلِ التسبِيحِ المضارع، وهذه السورة أصل في بداية السور بالتسبيح، وهي من آواخر ما نزل بمكة قبيل الهجرة، وَقَدْ جاء نَظِيرُهُ فِي فَاتِحَةِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ، التي هي من أوائل ما نزل في المدنية، فهما قريبا عهد بالنزول مع اختلاف المكان والزمان، وَجِيءَ بِالتسبيح بِصِيغةِ الْماضي بعد ذلك فِي فَواتح سور: الحَدِيدِ، وَالْحَشْر، وَالصَّفّ.

الآيتان: [٦-٥]: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ﴾ الخطاب موجه لمشركي مكة.

قال ابن عاشور: "الْخِطَابُ مُوَجَّهٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ حَالُهُمْ كَحَالِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ نَبَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا".

ومطلع هذه الآية المكي يشبه مطلع آية سورة إبراهيم المكية -أيضا: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[٨]، لكن الأسلوب في الآية المدنية تغير في سورة التوبة: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠].

الآيات: [٩-٧]: ذكر ما يزعمه الكفار، وأمرهم الله بالإيمان بالله ورسوله وكتابه، وتفنيد زعمهم وتهديدهم.

آية [١١]: أصل عام في بيان لما ورد في عدة سور مدنية: مثل ما ورد في الحديد آية (٢٢)، وآل عمران: (١٤٠-١٣٩، ١٥٣، ١٦٥)، وسورة النساء (٧٨-٧٩)، وغيرها كثير من الآيات المدنية، قد أصلت له هذه الآية العامة الموجزة.

الآيتان: [١٣-١٢]: الأمر بطاعة الله ورسوله، وبيان شهادة التوحيد، وهذا أصل لآيات كثيرة وردت في السور المدنية.

والآيتان [١٥-١٤]: أصل لآية [٢٨] من الأنفال.

والآية [١٦]: مقدمة وأصل لآية [١٠٢] من آل عمران؛ فقد أمر بالتقوى قدر الاستطاعة في مكة؛ لكثرة الفتن، فلما استقر الحال بالمدينة نزلت آية آل عمران تأمر بتقوى الله حق تقاته، وهذا تدرج في التشريع والأوامر القرآنية.

إن دراسة هذه السورة تؤكد ما قاله الشاطبي: "الْمَدَنِيُّ مِنَ السُّوَرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُنَزَّلًا فِي الْفَهْمِ عَلَى الْمَكِّيِّ، وَكَذَلِكَ الْمَكِّيُّ بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ، وَالْمَدَنِيُّ بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ، عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهِ فِي التَّنْزِيلِ، وَإِلَّا لَم يَصِحَّ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْخِطَابِ الْمَدَنِيِّ فِي الْغَالِبِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَكِّيِّ، كَمَا أَنَّ الْمُتَأَخِّرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُتَقَدِّمِهِ"(١).

(١) الموافقات، (٤/ ٢٥٦).

الخاتمة

بعد هذه المناقشة للأخبار التي ورد فيها الاستثناء، واعتمدها الباحثون لاستثناء آيات من السور المكية، ونسبتها للفترة المدنية، وقراءة بعض هذه الآيات من خلال سياقها في السور التي وردت فيها؛ ظهر لدي الباحث الكثير من **النتائج المهمة**، أسوق بعضا منها على النحو الآتي:

١. أن ما قيل من مدنية آيات في سور مكية ما هي إلا دعاوى لم تصمد أمام البحث والتحقيق العلمي، وأن القاعدة في النزول تبقى بلا استثناء، وأنه لا مجال للقول بأن هناك آية مدنية في سورة مكية، وأبعد منه وجود آية مكية في سورة مدنية.

٢. لابد من إعادة النظر في أقوال المفسرين الذين فسروا هذه الآيات المكية على أنها آيات مدنية.

٣. أن الأخبار التي رويت حول بعض الآيات على أنها سبب النزول إنما هي من قبيل التفسير، أو بيان تنزيل الآية أو الآيات على الواقع، ولا علاقة لها بزمن النزول.

٤. كذلك ترجح لدى الباحث أن تنزيل السور في مكة خاصة كان متواليا دون تداخل تنزيل بين سورة وأخرى معها، حتى تختم بالخاتم الرباني (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ ليُعْلَم النبيﷺ بانتهاء هذه السورة، كما ورد في ذلك الخبر الصحيح، ولا أستثني من هذه الحالة في الفترة المكية سوي ثلاث سور، هي: (اقرأ، والمدثر، والآية الأخيرة من المزمل)؛ لأن واقع أحداث الدعوة تطلب ذلك.

٥. من الآن علينا أن ندرس السور المكية باطمئنان ويقين على أنها كل آياتها مكية نزلت قبل الهجرة، وتتناول أحداثا في تلك الفترة.

٦. أهمية المناهج الأدبية، واللغوية، والنقدية لتلقي النص القرآني، وأنه لا يمكن الاكتفاء بأسباب النزول، أو آراء المفسرين لفهم النص القرآني، بل لابد من

الالتفات إلى النظريات الأدبية الحديثة التي تتعامل مع النص، وتبين دور القاري من النص المقروء، وشروط القراءة، وأهداف كل قراءة.

٧. أن النتائج في المزاوجة بين النظريات الحديثة، وما هو مأثور- جاءت بثمار جديدة في فك شفرات النص القرآني.

٨. لابد للمتلقي للنص القرآني المكي أن يربطه بالأجواء الصحيحة التي نزل فيها بمكة، وأن أية غفلة عن هذا الباب سيؤدي إلى خلل في الفهم، وانغلاق للنص بين يدي القارئ.

٩. إن كثيرا من أسباب النزول لا صلة لها بتنزيل الآيات في مكة.

١٠. لابد من الحذر في الاعتماد على ألفاظ أخبار أسباب النزول؛ لأن كثيرا منها لا يعني نزول الآية بهذه المناسبة.

١١. ومن خلال مدارسة آيات الهجرة إلى الحبشة تبين لنا أن آياتها وضعها المفسرون في غير موضعها من التنزيل؛ فضاعت معالم الهجرة إلى الحبشة ومقاصدها من بين أيدي المفسرين والباحثين فيها، كما في الزمر، والعنكبوت، والنحل، والحج، وغيرها، وضاع معها أسرار كثير من هذه السور.

١٢. ومن قراءة السور التي تعرضت لهجرة الحبشة ندرك أن الله -عز وجل- قد اعتنى بالهجرة إلى الحبشة وبالمهاجرين إليها عناية شديدة؛ فقد أذن لهم بها في غير آية، ثم مدحهم، ثم بين لهم في سورة الحج مقاصد هذه الهجرة، ومهمتهم في أرض الهجرة بعد أن استقر بهم الحال.

١٣. قراءة الآيات من خلال سياقها القرآني وتاريخ النزول أسهم في الكشف عن مقاصد للآيات كانت غائبة عند المفسرين.

أخيرا أتوجه بالشكر الوافر إلى كل من الباحثين الكريمين: الدكتور عبد الرازق حسين أحمد، والدكتور محمد عبد العزيز الفالح، فقد رفعا عني وعن الدارسين كثيرا من العنت والعناء في مدارسة الأخبار المتعلقة بالمكي والمدني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الاستيعاب في بيان الأسباب**، سليم عيد الهلالي، ومحمد موسى آل نصر، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١ / ١٤٢٥هـ.

٢. **إمعان النظر في معاني الآي والسور**، محمد عناية أسد، دار عمار للنشر، الأردن ط١/ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣. **البحر الزخار**، للبزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، ط مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، (٢٠٠٩م).

٤. **البحر المحيط في أصول الفقه**، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٥. **البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد التركي بالاشتراك مع دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٦. **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م.

٧. **التحرير والتنوير**، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.

٨. **ترتيب سور القرآن الكريم (السور المدنية)**، محمد إبراهيم هلال، دار الياقوت، عمان– الأردن–١٤٣٢هـ –٢٠١٢م.

٩. **التفسير الحديث**، محمد عزت دروزة، دار الغرب، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨م.

١٠. **تفسير الطبري**، تحقيق: د. التركي، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١١. **التفسير الوسيط**، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٢. **رسائل في علوم القرآن**، المجموعة الثانية، عبد الحميد الفراهي، إعداد: عبيد الله الفراهي، الدائرة الحميدية، الهند، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

١٣. **صحيح البخاري**، دار طوق النجاة، بعناية محمد زهير، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٤. **الفوز الكبير في أصول التفسير**، أحمد بن عبد الرحيم: دار الصحوة – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.

١٥. **في ظلال القرآن**، سيد قطب، دار الشروق، الطبعة: السابعة عشر ١٤١٢هـ.

١٦. **قواعد الترجيح عند المفسرين**، د. حسين على حربي، دار القاسم، الرياض، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

١٧. **مجموع الفتاوى لابن تيمية**، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، السعودية، النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٨. **المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة**، خالد بن سليمان المزيني، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

١٩. **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم، تحقيق دار التأصيل – الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٢٠. **المكي والمدني في القرآن الكريم حتى آخر سورة الإسراء**، عبد الرازق حسين أحمد، دار ابن عفان بمصر، ط١ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢١. **المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس**، د. محمد عبد العزيز الفالح، دار التدمرية، ط١/ ١٤٣٣هـ –

٢٠١٢م.

٢٢. **استقبال النص عند العرب**، محمد المبارك، المؤسسة العربية للنشر، الأردن، ط١، ١٩٩٩م.

٢٣. **إمعان النظر في معاني الآي والسور**، محمد عناية أسد الله.

٢٤. **تاريخ القرآن**، تيودور نولد كه، تعديل "فريديريش شفالي"، ترجمة جورج تامر، دار نشر جورج ألمز – نيويورك، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٢٥. **التحرير والتنوير**، لابن عاشور.

٢٦. **تداخل النصوص في الرواية العربية**، حسن محمد حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٧. **ترتيب نزول سور القرآن الكريم: ترتيب نزول السور المدنية**، محمد هلال، دار الياقوت، الأردن عمان– ١٤٣٢١هـ – ٢٠١٢م.

٢٨. **التفسير الوسيط**، لطنطاوي.

٢٩. **تيسير الكريم الرحمن**، للسعدي.

٣٠. **جماليات تلقي لغة الشعر**، نهى فؤاد عبد اللطيف، مكتبة الآداب ٢٠١٠م.

٣١. **جمالية التلقي من أجل تأويل جديد للنص الأدبي**، هانس روبيرت ياوس، ترجمة رشيد بنحدو، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م.

٣٢. **دلائل النبوة، البيهقي**، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية.

٣٣. **صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة.

٣٤. **طروس؛ الأدب على الأدب**، جيرار جينيت، ترجمة محمد خير البقاعي، ونشره ضمن كتابه: آفاق التناصية، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٨.

٣٥. **فعل القراءة: نظرية في الاستجابة الجمالية**، فولفجانج إيستر، ترجمة عبد

الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.

٣٦. **قصص القرآن الكريم**، فضل حسن عباس، دار النفائس، الأردن، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠.

٣٧. **كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه: ترجمة وقراءة نقدية**، د. رضا محمد الدقيقي وزارة الأوقاف في ثلاثة أجزاء صغيرة، سنة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٨. **المتلقي في الخطاب القرآني**، رسالة دكتوراه، إعداد الباحثة بوفرومة حكيمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٠.

٣٩. **المتنبي**، أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٠. **المقامات والتلقي**، نادر كاظم، دار الفارس- الأردن، ط١/ ٢٠٠٠٣م.

٤١. **نظرية التلقي**، روبرت هولب، ترجمة عز الدين إسماعيل، كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤.

٤٢. **نمط صعب ونمط مخيف**، محمود شاكر، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٣. **الهجرة إلى الأولى في الإسلام**، الدكتور سليمان حمد العودة، دار طيبة، ١٤١٩.